مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٤٦**

الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي (S/2002/1223).

02-69273 (A)
0269273

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي (S/2002/1223)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا وأوكرانيا والبرتغال وتايلند وتيمور - ليشتي وجمهورية كوريا والدانمرك وشيلي وفيجي ونيوزيلندا والهند واليابان يطلبون فيها دعوهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غوتيريس (تيمور - ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد داوت (استراليا)، والسيد هدايت (إندونيسيا)، والسيد كوشينسكي (أوكرانيا)، والسيد ماسييرا (البرتغال)، والسيد كاسيمسارن (تايلند)، والسيد صن (جمهورية كوريا)، والسيدة لوج (الدانمرك)، والسيد فالديز (شيلي)، والسيد نايدو (فيجي)، والسيد ماكاي (نيوزيلندا)، والسيد نامبيار (الهند)، والسيد هانيدا (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد كاماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد شارما إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1223، التي تتضمن نص تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، ليتولى عرض التقرير.

السيد شارما (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أخاطب مجلس الأمن، خاصة وأنني أشعر بوجودي بين أصدقاء قدامى.

في أول تقرير يقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تيمور - ليشتي (S/2002/1223)، وهو معروض على الأعضاء، ننظر إلى آفاق مستقبل الدولة الجديدة بتوقع وتفاؤل إيجابيين. وينقسم التقرير إلى ستة أقسام، تركز الانتباه، بعد قسم افتتاحي، على أنشطة السلطات الوطنية منذ الاستقلال؛ وإسهامات بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في المجالات الثلاثة الرئيسية للبرنامج المحددة في التقرير الوارد في الوثيقة، S/2002/432، والدور الذي أدته منظومة الأمم المتحدة الكبرى والشركاء الآخرون؛ والجوانب المالية. وفي الختام، يورد التقرير بعض الملاحظات

والتوصيات. وآمل أن يوفر التقرير أساسا مفيدا لمداولات المجلس بشأن هذا الموضوع.

إن تيمور - ليشتي تتمتع بالعديد من المزايا الحسنة، التي من شأنها أن تساعد على ضمان مستقبلها. فهي بلد صغير جدا تبلغ مساحته ١٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع، يتمتع بانسجام عرقي واجتماعي كبير، زادت من قوته التجربة المشتركة في التاريخ البعيد والقريب على السواء، التي صقلت تلك الهوية. وصِغر الحجم ينطبق من الناحيتين الجغرافية والديمغرافية. فعدد سكان تيمور - ليشتي يبلغ حوالي ٨٢٠ ٠٠٠ نسمة. و بعبارة أخرى، إذا ما افترضنا أن متوسط حجم الأسرة خمسة أفراد، فهي بلد يتألف من حوالي ١٦٥ ٠٠٠ أسرة.

وذلك الشعب المنسجم ثقافيا موهوب بموارد كبيرة تضمن مستقبله الاقتصادي. فهناك حقلان للنفط والغاز، جاهزان للاستغلال، ولديهما إمكانية كبيرة لتوليد الدخل، وهناك دليل على إمكانية وجود موارد هيدروكربونية على الساحل أيضا. وأشارت إحدى الدراسات إلى وجود ستة من الخامات المعدنية بكميات تجارية، وهو أمر رائع بالنسبة لحجم البلد. والساحل الذي يبلغ طوله أكثر من ٧٠٠ كليومتر، وهو كبير بالنسبة لحجم البلد، يمكن استغلاله تجاريا في مصائد الأسماك. وفي حين أن الأرض جبلية عموما، فإن التربة توفر إمكانية زراعية كبيرة في مختلف المحاصيل من خلال المدخلات والتقنيات الحديثة. وهناك إمكانيات تسترعي الاهتمام خاصة بالنسبة للسياحة البيئية وسياحة المغامرة. وبالتالي فإن البلد موهوب تماما في قاعدة موارده.

وهناك أيضا العنصر المتمثل في مزية الموقع المناسب. وعلى الرغم من أن تيمور - ليشتي من أقل البلدان نموا - بل وفقا لمؤشرات التنمية البشرية الحالية، هي الآن من ضمن مجموعة أفقر البلدان في العالم - فإنها ليست جزءا من منطقة راكدة بل مزدهرة. وفي هذا الجانب، لا تعاني من الوضع غير المواتي الذي تعاني منه بلدان أخرى عديدة من بين أقل البلدان نموا. فالبلدان الواقعة شرق أو غرب تيمور - ليشتي إما أنها متقدمة النمو أو تمثل منطقة اقتصادية حيوية للغاية. وبالتالي يمكن لتيمور - ليشتي أن تجد الدعم من تلك المنطقة، الغنية بالموارد البشرية والتجارية معا، باتباع السياسات الصحيحة.

وثمة مصدر قوة كبير آخر يتمثل في قيادة تيمور - ليشتي، التي تتمتع بشعور ودي واعتراف على الصعيد الدولي إلى درجة ممتازة. فالرئيس زانانا غوسماو، ورئيس الوزراء ماري الكاتيري والوزير الأقدم ووزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا يتمتعون بالاحترام والتقدير في عواصم العالم، مما ساعد على تشكيل صورة بارزة للبلد على الصعيد الدولي، وأعد أساسا مواتيا لشبكة واسعة من التعاون الدولي، الذي يمكن للدولة الوليدة أن تستفيد منه من نواح متنوعة.

صحيح إن التوقعات من القيادة، التي تواجه تعبيرات عن نفاد الصبر والتوقع في مجالات متنوعة، توقعات عالية بين السكان. وفي الديمقراطية الجديدة، ذلك في حد ذاته ظاهرة صحية، بالنظر إلى أن تيمور - ليشتي تعهدت بأعلى المعايير المتوقعة من نظام ديمقراطي تشاركي سريع الاستجابة وتعهدت بتوفير استقلال مختلف الأجهزة الأساسية في الدولة، والتزمت باتباع معايير متحررة من الأغلال بالنسبة لحقوق الإنسان، وظهور أصوات للمعارضة ثمرة طبيعية للعملية السياسية الديمقراطية.

ومن العناصر الأساسية في البيئة السياسية والاقتصادية للبلد علاقته المتطورة مع إندونيسيا. وكان هذا من أكثر خطوط العمل إيجابية، حيث أظهر فيه الجانبان معا الالتزام السياسي وحسن النية على أعلى المستويات

السياسية. والاجتماع الأول للجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي المنشأة بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا قد وفّر الحافز اللازم لنمو العلاقة على طول جبهة واسعة، وكان التعاون بين البلدين بشأن مسألة عودة اللاجئين من تيمور الغربية نموذجيا. ونجاح ذلك التعاون في إعادة ما شكل حوالي ربع سكان تيمور – ليشتي، بمساعدة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إنجاز ربما لم يلق الاهتمام العام على نحو الذي يستحقه.

وأخيرا، تتمتع تيمور – ليشتي بانشغال المجتمع العالمي ومشاركته على نحو نادر في عرض الشراكة على هذا الوافد الجديد على مجتمع الأمم وهو يبني مستقبله. لقد كان طابع مشاركة الأمم المتحدة فريدا وطويل الأمد، من خلال البعثات التي أنشأها مجلس الأمن ومن خلال الوجود الفعال لوكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها. والمشاركة والتعهد البناء من المؤسسات الدولية المالية، ومصارف التنمية، والجماعة المانحة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، والبلدان المجاورة والمجتمع المدني، توجد الثقة في أن البعثة الخَلَف الثالثة التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تتوقع النجاح في إنهاء ولايتها في منتصف عام ٢٠٠٤ واثقة من أن تيمور – ليشتي ستمضي – بعد ذلك – بصورة آمنة معتمدة على نفسها صوب مستقبل متزايد الازدهار والاستقرار.

وتوازن الإنجاز والتحدي يعكسه تقرير الأمين العام المعروض على المجلس. وأود أن أشير بإيجاز إلى ما أعتبره تحديات رئيسية أمام الدولة، من منظور تشارك فيه تيمور – ليشتي إلى حد كبير.

تمثل السياسات الفعالة لإظهار حكم القانون وتأمينه، خاصة في سياق تجربة البلد التاريخية، تحديا رئيسيا. وكما لاحظ الرئيس زانانا غوسماو في خطابه الذي أدلى به بعد ١٠٠ يوم من الاستقلال: ”إذا كانت العدالة في تيمور تسير سيرا سيئا، فإن كل شيء آخر سيسير على نحو أقل إحسانا“.

وإني أعتبر، إلى جانب حكم القانون، أن زيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب، الذين تقول التقارير أن ٩٠ في المائة منهم بلا عمل، هي الفائدة الرئيسية من الاستقلال بالنسبة لأهل تيمور – ليشتي، لاقتراح أي تشكيلة من القنوات ينبغي إنشاؤها. وينبغي أن يكون الهدف مساعدة المجتمع على أن يصبح أحد المجتمعات التي تستحدث فرص العمل، وليس مجرد باحثين عن العمل.

وينبغي التشديد خصوصا على التوجيه العقلي والمهني للشباب وعلى المساعدة على تعرضهم للمعرفة والصناعة والخدمات المعاصرة. وتتابع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فكرة إنشاء مجمع علمي تفاعلي. ويجري أيضا استكشاف إمكانية إنشاء مركز لموارد سبل العيش والتكنولوجيا، والمساعدة المهنية والمالية والتعليم الأساسي في مجال العمل التجاري.

وفيما يتعلق بالتنمية، تحتاج الخطة الإنمائية الوطنية، مع الشراكة الخارجية، إلى أن تظهر مكاسب متسقة في البرنامج الاجتماعي المتعلق بالتغذية والصحة ومحو الأمية والمساواة بين الجنسين، يدا في يد مع إعادة تأهيل الهياكل الأساسية ونمو الدخل.

وفيما يتعلق بالثقافة الديمقراطية المتعمقة، لا بد من تعزيز العمليات الديمقراطية التشاركية والشفافة على المستويات اللامركزية؛ وهذه مسألة تحظى بالاهتمام.

وهذا من شأنه أن يسهم أيضا في رأب الفجوة بين الريف والحضر، وهي تمثل أحد التحديات الأخرى الهامة.

وفيما يتعلق ببناء المؤسسات، سوف تتوقف نوعية الإدارة التي توفرها الدولة بصفة أساسية على نوعية جميع المؤسسات التي يجري بناؤها وما تتسم به من الغيرة على

المصلحة العامة، والكفاءة المهنية، والحيدة، والشفافية. ولا بد من ضمان خضوع السلطات العسكرية وسلطات الشرطة للسيطرة الديمقراطية المدنية. ومن هذا المنطلق يجري التعامل بحزم وبطريقة حاسمة مع بعض الحوادث التي وقعت.

وأما فيما يتعلق باستيعاب المعونة المقدمة، فتتلقى تيمور - ليشتي قدرا كبيرا من المساعدات الدولية. ومع أنه يلزم استمرار هذه المساعدات وتعزيزها في قطاعات بعينها، فإنه يجب أن تقوى القدرة الاستيعابية أيضا من أجل زيادة تأثير المساعدات المتاحة إلى أقصى حد.

وقد يتساءل الأعضاء متى أشير إلى الولاية التي منحها المجلس على وجه التحديد. وقد شددت عامدا على جبهة واسعة من الجانب المتعلق ببناء الدولة في هذه الولاية بما أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي تؤدي دور كل من الممكّن والميسّر للوفاء بالأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا وتضطلع تحديدا بتنفيذ الولاية المنوطة بها في مجال الأمن الخارجي والداخلي وتقديم الدعم لمختلف فروع الإدارة العامة. ويتمثل الهدف المنشود من البعثة لدى انتهاء مهمتها، وهدف الدوائر الأوسع نطاقا من محبي الخير لتيمور - ليشتي في تمكين تيمور - ليشتي من الظهور كدولة تملك كل مقومات السيادة امتلاكا كاملا، دولة تنعم بقدر متزايد من الاستقرار والرخاء وتتقدم بخطى مطردة في شراكة مستمرة مع المؤسسات الخارجية والحكومات الصديقة والمجتمع المدني.

وقد لقيت هذه الجوانب المحددة من ولاية البعثة وستظل تلقى منا اهتماما مركزا. فنظرا لأن الحالة تقتضي بناء القدرة في مجال الإدارة العامة بالنسبة لكافة القطاعات بدءا من القاعدة فصاعدا، فإنها ستظل تشكل تحديا لمدة طويلة قادمة. بيد أني أرى البداية تبعث على الارتياح، حيث تم شغل ٨٦ من مجموع ١٠٠ منصب لمستشاري الاستقرار والعمل جارٍ على شغل المناصب المتبقية. وعقدت في وقت سابق من هذا الشهر حلقة دراسية تفاعلية خاصة شارك فيها رئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء لاستعراض وتعزيز المساهمة التي تقدمها وظائف الاستقرار المذكورة للاعتماد على الذات. بيد أنه ما زال يلزم التعجيل بشغل وظائف "التنمية" البالغ عددها ٢٢٨ وظيفة، والذي يجرى تنسيقه بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأنه لم يشغل سوى ربع هذه الوظائف تقريبا. ونناشد البلدان الشريكة أن تبذل جهودا جديدة لتقديم الدعم. وقد نجحت سياسة تكليف نائب الممثل الخاص أيضا للأمين العام بمهام المنسق المقيم للبرنامج الإنمائي، بما أن السيد هاسيغاوا، بخبرته الطويلة التي يأتي بها لهذه المهمة، يؤدي دورا محوريا في دعم برنامج الإدارة والتنمية في تيمور - ليشتي.

وفي مجال الأمن الداخلي، تم تسليم ٤ مقاطعات من بين ١٣ مقاطعة بالفعل لدائرة شرطة تيمور - ليشتي، ويسير العمل وفقا للجدول الزمني في تسليم المسؤولية عن الإقليم بكامله بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ومن ثم تسليم وظائف المقر قبل انتهاء ولاية البعثة. ولدي ثقة في حماس قوة الشرطة التي يبلغ قوامها ٢ ٨٣٠ فردا وتفانيها، وقد تم تنسيب جميع أفرادها فيما عدا ٣٠٠ فرد، وتدريب ما نسبته ٨٠ في المائة، أو ٢ ٢٨٥ فردا منها. ومن الجدير بالذكر أن النساء سيشكلن حوالي ٢٠ في المائة من هذه القوة، وهي نسبة بالغة الارتفاع وتمثل عنصرا هاما في توعية قوة الشرطة بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس، وهذا مطلب هام في تيمور - ليشتي. وسيكون من الضروري الحفاظ على ما تتسم به هذه القوات من نزاهة واعتداد بالذات، لأنها ستمثل إحدى الدعائم التي تقوم عليها الدولة.

وفيما يتعلق بتسليم المسؤولية عن الأمن الخارجي لقوات دفاع تيمور - ليشتي، نتوقع أيضا الالتزام بالجدول الزمني لتخفيض القوات والنقل الكامل بحلول منتصف

٢٠٠٤. وقد تم بالفعل تسليم مقاطعة لاوتيم الواقعة في أقصى الشرق. وبالقرارات الثنائية التي اتخذتها مؤخرا تيمور - ليشتي وإندونيسيا في اجتماع اللجنة المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وبالجدول الزمني الذي وضعه الجانبان للاتفاق على خط يمثل خط الحدود البرية، ويمكن وفقا له ترسيم خط الحدود البرية بشكل لا لبس فيه، علاوة على العمليات الجارية لإقامة نظام للتعاون الثنائي بجوانبه المتعلقة بالتجارة والجمارك والهجرة والأمن في مناطق الحدود، يكون قد تم إرساء أساس جيد لتهيئة بيئة خارجية مستقرة وودية.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري لخدمات السفير لاخان ميهروترا، مدير مكتب البعثة في جاكارتا، الذي تقترب مدة عمله مع البعثة من نهايتها. وقد أفاضت كل من حكومة تيمور - ليشتي وحكومة إندونيسيا في الإعراب عن تقديرهما لإسهامه الفذّ.

وقد خيمت على المنطقة سحابة تضيف إلى التحدي الأمني. وتتمثل تلك السحابة في الإرهاب الذي يشكل أكثر من مجرد تهديد زائل بالخطر. إذ تشير جريمة بالي الإرهابية الشنعاء، والأشرطة الصوتية التي أعدها الإرهابيون، كذلك إلى ضرورة تعزيز اليقظة وتحسين قدرات تيمور - ليشتي على مجابهة هذا التحدي الناشئ بشكل فعال. كما أنه يلزم اتخاذ تدابير حمائية ومؤسسية للحد من التعرض للخطر، دون إثارة الانزعاج العام أو الشعور بانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم مساعدات الخبرة الفنية الخارجية في حالة طلبها.

وأعتبر هذه فرصة ثمينة لأنها تتيح لي تبادل الرأي مع أعضاء المجلس، وأتطلع إلى تلقي التوجيه منهم.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوافي والمتعمق عن تيمور - ليشتي. كما أود أن أعرب عن مدى سروري لرؤية كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، على طاولة المجلس. فهو دبلوماسي محنك، ومن المشجع حقا أن نرى شخصا من هذا النوع ممثّلاً للأمين العام في تيمور - ليشتي. وأود أن أشكره على عرضه الشيق للغاية لتقرير الأمين العام.

وتعرب بلغاريا بوصفها من البلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي عن تأييدها للبيان الذي ستلقيه الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد. وأود لذلك أن أبدي بعض ملاحظات بصفتي الوطنية.

وأود أن أقول إن وفدي يرحب بما شهدته الأشهر الخمسة الأولى منذ إعلان استقلال تيمور - ليشتي من تقدم ملموس ودائم في إقامة مؤسسات الدولة الوليدة وتعزيزها. والحالة الأمنية آخذة في التحسن، وعلاقات حسن الجوار مستمرة في التطور، ولا سيما مع إندونيسيا، والدولة الجديدة تندمج باطراد في المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية. ولم يكن هذا النجاح ليتسنى لولا كل من الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة والمساعدات التي لا غنى عنها التي تقدمها الدول والمنظمات غير الحكومية المعنية.

وينبغي أن نعرب عن تقديرنا للتقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في نقل المهام من البعثة إلى الإدارة التيمورية الجديدة، بما فيها الشرطة.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تنفيذ البعثة لولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢) في الإطار الزمني المقرر. وترحب بلغاريا بالجهود الرامية إلى الوصول بالوجود الدولي في تيمور - ليشتي إلى الحد الأمثل عن طريق تقليص حجم الموظفين الإداريين وتحسين تنسيق المساعدة الدولية التي يتلقاها البلد.

إن علاقات حسن الجوار هي صميم الاستقرار والتنمية الاقتصادية لتيمور - ليشتي وتحولها إلى جزء من

المجتمع الدولي. وكنا قد رحبنا بإنشاء تيمور - ليشتي وإندونيسيا اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي لبحث المشاكل المتبقية بين البلدين، ومن جملتها ترسيم الحدود وعودة اللاجئين التيموريين. ونرحب بقرار الإبقاء على لجنة الحدود المشتركة، وندعو الطرفين إلى مواصلة جهودهما للتوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود بأسرع وقت ممكن.

كذلك يرحب بلدي بقرار حكومة تيمور - ليشتي التوقيع على بيان يحدد ١١ هدفا لحقوق الإنسان. فهذا التزام صريح من القادة السياسيين بتأكيد مسؤولياتهم إزاء الدفاع عن حقوق الإنسان وتطوير الديمقراطية في بلدهم الفتي.

إن التقدم في إدارة البلد هو بلا شك بداية حسنة لتيمور - ليشتي، ولكن تبقى مشاكل خطيرة لم تحل: فثمة نقص في القدرة الإدارية يؤثر بشكل خاص على النظام القضائي؛ ولا توجد بنى أساسية عصرية حقا؛ ويظل الاستقرار الاجتماعي هشا، ويواجه البلد مشكلة إعادة إدماج المقاتلين السابقين وعودة اللاجئين.

ونحن نقدر تقديرا عاليا الدور النشط والالتزام الشخصي الذي يبديه الأمين العام في التنسيق الفعال لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وأختتم بياني بالإشادة مرة أخرى، بالسفير شارما وفريقه للعمل الذي أنجزوه. وأعرب عن شكري لهم على العمل الممتاز الذي أدوه. وأعرب عن تعاطفي الشديد مع رجال حفظ السلام من ضحايا الاعتداء الإرهابي الذي وقّع في بالي.

السيد تيدياني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يسعدني فعلا أن أرحب بالسفير كاماليش شارما في هذه الجلسة العامة بمناسبة عرضه أول تقرير نصف سنوي للأمين العام (S/2002/1228) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. وتود الكاميرون أن تعلم الممثل الخاص للأمين العام بتقديرنا البالغ للعمل الممتاز الذي أنجز في فترة وجيزة. ونتوجه بالشكر في الوقت نفسه إلى الأمين العام على روعة هذا التقرير المتضمن لمعلومات وافية شديدة الدقة والشمول.

إن جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية قد دللت منذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ على دينامية متميزة على الصعيد المحلي وفي السياسة الخارجية. فعلى الصعيد الوطني أصبحت السلطات الجديدة لتيمور - ليشتي تعمل على ضمان هذه المهام. وواضح أن هذا يشمل تنمية القدرات الوطنية، وخاصة في المجالات الهامة المتعلقة بقطاعات العدل والشرطة والدفاع. فتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في تيمور - ليشتي أمر يتعلق بقطاعات حاسمة بوجه خاص بالنسبة للتنمية، ومنها التعليم والتدريب والصحة والتنمية الزراعية.

وبدعم من البعثة والمانحين الثنائيين أحرز تقدم كبير منذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ في سبيل بناء القدرات في كل المجالات. ويسر الكاميرون بوجه خاص أنها تشارك في هذه القصة من قصص نجاح البعثة عن طريق تنسيق أو بناء القدرات في الميادين القانونية والصحية والزراعية والتنمية والاتصالات.

ويشعر وفدي بالقلق الذي أعرب عنه في التقرير إزاء إقامة نظام قضائي كفء ومستقل في تيمور - ليشتي، ونحن نؤيد المقترحات ذات الصلة التي عرضها التقرير في هذا المقام.

أما الموضوع الآخر الذي أود تناوله فهو موضوع الشرطة والدفاع. فالكاميرون تعرب عن سرورها لأن شرطة تيمور - ليشتي الجديدة أصبحت مسؤولة بالفعل عن أربع من الدوائر الثلاث عشرة. وهذا يجعلنا نأمل أن تنتقل مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام في أيدي الشرطة

التيمورية بالكامل بحلول الموعد المقرر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ونعرب في غضون ذلك عن ترحيبنا بالعمل الرائع الذي ينجز يوميا على أيدي عنصر الشرطة المدنية بالبعثة التي تحافظ على القانون والنظام وتنجح في الوقت نفسه في أداء دورها وهو تقديم المشورة والتدريب للشرطة المحلية.

ثم إنني أؤكد في مسألة الأمن التطور الإيجابي فيما يتعلق بالأمن الخارجي والسلامة الإقليمية لتيمور - ليشتي. وهذا يأتي أساسا نتيجة عمل الحكومة التيمورية ولكن النتائج تأتي أيضا بفضل العنصر العسكري في البعثة والقوات الإندونيسية المسلحة. فمثلث التعاون بين هذه الهياكل الثلاثة هو الذي يسر، بلا شك، تحسين وتأمين مناخ الاستقرار والأمن مع تيمور الغربية. وواضح أنه باستمرار تعزيز هذا التقدم بمرور الوقت يمكن النجاح في تحقيق هدف مجلس الأمن وهو الحد التدريجي من الوجود العسكري للأمم المتحدة خلال فترة زمنية معقولة.

وختاما أشير إلى جانبين أرى أهميتهما البالغة للمستقبل وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية. فعلى المستوى الدولي، ينبغي التأكيد على أربع مبادرات رئيسية بالنظر إلى تأثيرها الحالي والمستقبلي على الشكل السياسي والقانوني لتيمور وتنمية تيمور. وهذه المبادرات هي أولا قبول تيمور - ليشتي في عضوية الأمم المتحد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وهو بادرة رمزية ولكنها في المقام الأول عمل دبلوماسي هام. وقد أيده بلدي، ونحن نستعد خلال الأسابيع القليلة المقبلة لإقامة علاقات دبلوماسية مع ذلك البلد.

وهناك أيضا مشاركة تيمور - ليشتي في تموز/يوليه المنصرم في مؤتمر قمة الدول الأفريقية ودول منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ الذي عقد في فيجي. وهذا يبشر بانضمام تيمور - ليشتي إلى اتفاق كوتونو مع الاتحاد الأوروبي.

كذلك نشدد على التعقل السياسي وبُعد النظر الذي دفع السلطات التيمورية سريعا إلى تطبيع علاقاتها مع جارتيها اللتين لا يمكن تجاهلهما وهما استراليا وإندونيسيا. فهذان البلدان وحكومتاهما يستحقان أيضا، إلى جانب سلطات ديلي، الثناء والتشجيع للخطوات التي اتخذتها لإقامة علاقات الصداقة والتعاون في الميدان الاقتصادي مع تيمور - ليشتي، على أساس الحوار البناء والثقة والفائدة المتبادلة. والواقع أنه لا غنى عن طوي الصفحة والبدء من جديد على أساس جديد.

وآخرها ولكن ليس أقلها، أن إجراءات المجتمع الدولي ضرورية للتنمية الوطنية المستمرة في تيمور - ليشتي. ولذلك، أود، كما قال الأمين العام صراحة في تقريره، أن أكرر توجيه نداء مُلِّح لسائر المانحين لا للاستمرار في تقديم دعمهم لهذه الدولة الفتية فحسب، بل، قبل كل شيء، لزيادة دعمهم لتيمور - ليشتي زيادة كبيرة ليتمكن هذا البلد من الاعتماد على نفسه بثقة وكرامة في القريب العاجل.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره (S/2002/1223) الذي يقدم سردا تفصيليا للعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢). ويقدم التقرير أيضا تفاصيل دقيقة للمشاكل الرئيسية التي تواجه إنشاء دولة في تيمور - ليشتي.

اكتسبت المنظمة في تيمور - ليشتي خبرة فريدة حقا، أولا في المساعدة على الإعداد للاستقلال، ومن ثم المساعدة على إقامة تلك الدولة الفتية. ويجب أن نتأكد من زيادة تطوير هذه التجربة، التي دخلت التاريخ بالفعل بوصفها مثالا مضيئا على نشاط ناجح للأمم المتحدة.

لـم تترسـخ مؤسسـات إدارة الدولـة الجديـدة في تيمور - ليشتي بعد، ومن الواضح تماما أنه يجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لهذه الدولة الأحدث بين جميع دول العالم لتقوية هذه المؤسسات الجديدة، لا سيما في بداية فترة ما بعد إعلان الاستقلال. وفي هذا الصدد، نحن مرتاحون للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي للمساعدة على إقامة دولة تيمور - ليشتي، ونشدد على ضرورة تعزيز دعم مجتمع المانحين لهذه العملية.

ومن المؤكد أن المشاكل الرئيسية التي تصدت لها البعثة تشمل مسائل تتعلق بكيفية المساعدة على ضمان الأمن الخارجي والداخلي لهذه الدولة الجديدة. وإلى أن يتم نقل المسؤولية الكاملة عن الأمن إلى الجيش الوطني والشرطة الوطنية، يجب أن يضمن موظفو البعثة توفير ظروف تستبعد أي احتمال لزعزعة الاستقرار في هذا البلد، التي قد تقوِّض الاستقلال. ونحن نرحب بتوسيع مجالات مسؤولية جيش وشرطة تيمور - ليشتي، اللذين يجري تدريبهما. فهذا من شأنه أن يساعد على ضمان تخفيض وسحب الوحدة العسكرية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي بدون أية تعقيدات خطيرة بشكل خاص. ونعتقد أن من المهم أن تواصل قيادة تيمور - ليشتي إظهار الوحدة وتنفيذ سياستها المتمثلة في إقامة علاقات جوار جيدة مع البلدان المجاورة.

إن دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي من جانب المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين حيوي للاستقرار في البلاد على الأجل البعيد. ولذلك، نحن نرحب بالمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي إلى الحكومة في سعيها لتحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية من خلال العمل على الأولويات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

وفي الختام، نتمنى كل نجاح لممثل الأمين العام الخاص ولجميع أعضاء البعثة في سعيهم لتعزيز التقدم الإيجابي الذي تحقق بالفعل في مساعدة دولة تيمور - ليشتي الفتية.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي تماما البيان المتعلِّق بهذا الموضوع، الذي سيلقيه بعد قليل ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بعودة السفير شارما إلى المجلس وأن أشيد به على البداية الممتازة التي استهل بها عمله بوصفه ممثلا خاصا.

ونحن سعيدون جدا بتقرير الأمين العام وممتنون له وللإحاطة الإعلامية الواضحة والمفيدة التي استمعنا إليها اليوم. والمملكة المتحدة متشجعة جدا بما أُحرز من تقدم في تيمور - ليشتي منذ استقلالها، ونود أن ينقل الممثل الخاص شكر المجلس إلى جميع أعضاء فريق البعثة على ما أنجزوه، قبل الاستقلال وبعده.

إضافة إلى ذلك، نعرب عن تعاطفنا مع أُسَر ضحايا التفجير الذي وقع في بالي.

ويحدد التقرير والإحاطة الإعلامية معا نهجا لتيمور - ليشتي تؤيده المملكة المتحدة تأييدا تاما. ونرحب أيضا باستمرار التزام الحكومة بتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢)، ولكن من الواضح أنه لا تزال أمامنا تحديات صعبة عديدة. ونحن نعي بشكل خاص أنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف حدة الفقر، وتحسين فرص العمالة، وتقوية المؤسسات التي لا تزال هشة.

وأود أن أتطرق إلى عدد من النقاط بالتفصيل. نحن نرحب بالأنباء التي تفيد بشغل ٨٦ مركزا من مراكز الاستقرار الـ ١٠٠، ولكننا لا نزال قلقين لأنه لم يجر حتى الآن شغل سوى ربع مراكز التنمية الـ ٢٢٨. ونحن نحث البعثة على معالجة هذه المسألة في أسرع فرصة ممكنة -

لا سيما بالنسبة للمراكز التي أمّنت بالفعل تمويلا لشغلها – وسيكون من المفيد أن يعطينا الممثل الخاص تقديرا زمنيا من نوع ما لمواعيد شغلها. ويحدونا الأمل أن يركّز الخبراء الدوليون العاملون في تيمور – ليشتي على تدريب نظرائهم التيموريين بدلا من التركيز على القيام بالعمل بأنفسهم. فهذا جانب هام من جوانب بناء القدرة.

بالنسبة للجانب الاقتصادي، نفهم من صندوق النقد الدولي – الذي يزور تيمور – ليشتي حاليا – أن الميزانية ستواجه عجزا حتى منتصف عام ٢٠٠٥ يتراوح بين ٦٠ مليون و ٨٠ مليون دولار، وأنه يتوقع أيضا أن يتردى الوضع الاقتصادي في السنتين الأخيرتين، ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، من فترة السنوات الثلاث هذه، ومن الواضح أن هذا سيضر بشبكات الأمان الاجتماعي. ولذلك، سنكون ممتنين للحصول على مزيد المعلومات عن تقييم الأمم المتحدة للوضع الاقتصادي الراهن ووضع الميزانية، وما الذي يتعين عمله لمعالجة هذا الوضع.

وألاحظ أن سيادة القانون تتصدر ما يعتبره الممثل الخاص تحديات رئيسية تواجهها الدولة الجديدة. وهذه الأصداء تذكّرنا بتجربتنا في البلقان. إن احترام حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون حيويان لمستقبل تيمور – ليشتي. ولذلك نحن نرحب بإنشاء مكتب تقديم المساعدة، ولكننا قلقون من الإيحاء بأن الأنظمة الأساسية للقضاة العدليين لا توفّر استقلالا كافيا للقضاة والمحامين. وسأكون ممتنا لمعرفة ما إذا كان يجري التخطيط لأي شيء من شأنه أن يصحح هذا الوضع.

ونحن نتطلع إلى بعثة التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى تقديم خريطة طريق مقترحة لمساعدة قطاع القضاء من جانب خبراء قطاع القضاء البرتغالي الموجودين في بعثة الرصد التابعة للبنك الدولي. ومن الواضح أنه توجد حاجة لاستعراض جميع حالات الاحتجاز قبل المحاكمة، ونحن قلقون بشكل خاص بشأن الأحداث العشرة المحتجزين حاليا. ونرحب بلوائح الاتهام التي أصدرتها مؤخرا وحدة الجرائم الخطيرة، لا سيما لوائح الاتهام ضد أعضاء القوات المسلحة الإندونيسية المتهمين بقتل الصحافي الهولندي ساندر ثوينيس. كما يتعين معالجة الأداء الضعيف في اجتذاب الأطباء الشرعيين. ويتعين إكمال الحالات العشرة ذات الأولوية في خطة تنفيذ الولاية بسرعة لزيادة فرص نجاح المصالحة الوطنية. وأود أن أتساءل عما إذا كان الممثل الخاص للأمين العام لديه أية اقتراحات حول ما يمكن القيام به إزاء الجرائم الخطيرة التي تقع خارج إطار خطة تنفيذ ولاية البعثة لأننا نرى أن تلك الجرائم يمكن أن تقوّض العمل المتعلق بهذه الخطة.

ونتطلع إلى قدوم بعثة المانحين المتعددة الأطراف إلى تيمور – ليشتي في الأسبوع المقبل لبحث احتياجات قوة الشرطة الوطنية. ومن دواعي السرور لنا أن عملية نقل المسؤولية إلى الشرطة الوطنية تسير بشكل جيد، ومن المهم أن تكون قوة الشرطة قادرة تماما على المحافظة على القانون والنظام عندما يحين وقت رحيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي. وأخيرا، يهمنا أن نعرف ما إذا كانت الأمم المتحدة لديها أي خطط لمراجعة مرحلتها الخامسة للوضع الأمني في تيمور الغربية.

وأنهي كلمتي بتكراري الشكر للبعثة المذكورة على عملها، معربين من خلال السيد شارما عن أطيب تمنياتنا لهم ولحكومة تيمور – ليشتي بالنجاح في الفترة المقبلة.

السيد ويليامسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إننا نقدِّر التقدم الذي أحرز في الأشهر الستة الأولى من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي والعمل الجيد الذي أنجزه السفير شارما

والموظفون العاملون معه. ونرحب بتقييم السفير شارما الذي مؤداه أن الإلغاء التدريجي للبعثة ما زال حسب الموعد المستهدف له وهو حزيران/يونيه عام ٢٠٠٤. ونأمل أن تستمر العلاقة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا في الازدهار خلال الأشهر الـ ١٨ المقبلة. ونشجع الجانبين على مواصلة تعاونهما لترسيم حدودهما المشتركة بحلول حزيران/يونيه من العام القادم.

وتتفق الولايات المتحدة مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن تشغيل نظام العدالة في تيمور - ليشتي أمر بالغ الأهمية لاستقرار الدولة ونموّها. لذلك، نشعر بقلق إزاء أوجه القصور في النظام القضائي التي أبرزها التقرير والتي تتمثل في عدم الوضوح في الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية. فلم يعيّن بعد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، مما يؤخِّر شغل الوظائف الشاغرة للقضاة والمدّعين العامين، وهناك حاجة إلى بناء قدرات موظفي مكتب الوزير الإداريين وإلى تدريب المدّعين العامين إلخ.

ويقول التقرير إن غالبية المساجين يتم احتجازهم لفترات طويلة بدون محاكمة. وإنه في يوم ١٦ آب/أغسطس حدثت اضطرابات في السجن خرج خلالها نحو ١٩٣ سجينا بالقوة. وهذا أيضا أمر مزعج. وأملنا، وهذا هو ما نتوقعه أيضا، أن تعالج حكومة تيمور - ليشتي مع بعثة الأمم المتحدة بجدية كل المجالات التي تثير القلق في القطاع القضائي.

ونلاحظ أن عملية تقليص العنصر العسكري تسير في طريقها الصحيح. ومما يسر الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة ملتزمة بإنهاء هذه المهمة في صيف عام ٢٠٠٤، بشرط ألا تظهر أية تحديات ذات أهمية. فلم تعد إندونيسيا تمثِّل تهديدا حقيقيا لتيمور - ليشتي. وفي الآونة الأخيرة، لم تشتبك العناصر العسكرية للأمم المتحدة مع الميليشيات أو حتى تجد لهم أثرا في تيمور - ليشتي. ودلّلت الأمم المتحدة على قدرتها على أن تكيِّف خطة تقليص بعثتها مع أي تأخير طارئ في تطبيع الحالة على الحدود مع تيمور الغربية. وتبرز الحالة الآخذة في التطور في تيمور - ليشتي واستمرار انخفاض تهديد الميليشيات، وإن صاحبه تأخير في تطبيع الحالة على الحدود، الحاجة إلى الاستمرار في مراجعة وإعادة تقييم خطط الأمم المتحدة لتقليص حجم بعثتها.

ويمكن اتخاذ عملية إعادة التقييم التي تجريها الأمم المتحدة للحالة المتغيرة في تيمور - ليشتي كنموذج يتّبع مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ففي حالة بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وجد تقييم الأمم المتحدة حلا سمح باستمرار معدل التقليص المتوقع في الأصل، أما في حالة ظهور تحديات إضافية، فإن الأمم المتحدة قد تجبر على التوصية بتخفيض معدل الانسحاب وربما تجبر على تمديد التاريخ الذي كان متوقعا لإنهاء بعثتها. وتثني الولايات المتحدة على بعثة الأمم المتحدة وعلى حكومة تيمور - ليشتي لما أبديتاه من نشاط سريع ساعد على إحراز هذا التقدم.

إن مجلس الأمن متحد في التزامه تجاه تيمور - ليشتي سواء من ناحية تحقيق استقلالها السياسي أو من ناحية إنشاء هياكلها الأساسية اللازمة لإقامة دولة في ظل حكومة تتمتع بالاستقرار والعدالة والكفاءة. وقد تحقق تقدم رائع في هذا الصدد. وكما أشرت من قبل، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. وعموما، تمثِّل تيمو - ليشتي قصة نجاح عظيم، وهناك دروس عديدة يمكن استخلاصها من التقدم الذي تم إحرازه. ولهذا، فإن انقضاء ستة شهور من عمر هذه البعثة فترة تجعلنا نفكِّر بعمق وبشكل بنّاء في العوامل الكامنة وراء الأنباء الطيبة التي استمعنا إليها اليوم. ونتساءل لماذا تمثِّل جهود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي قصة نجاح؟ وللرد على هذا السؤال أقول إن هناك عددا من الأسباب التي تدور في ذهني.

أولا وقبل كل شيء، يستحق شعب تيمور - ليشتي الشجاع التقدير على التزامه وتفانيه وعمله الشاق من أجل تحقيق الاستقلال وترسيخ الديمقراطية وبناء المؤسسات الاقتصادية اللازمة لكفالة مستقبل أفضل له ولأبنائه. وينبغي أيضا الاعتراف بالعمل الطيب الذي قام به زعماء تيمور - ليشتي. ويجب أن يُبنى أي تقدم مستدام على أساس آمال هذا الشعب المقترنة بتفانيه في ترجمة تلك الآمال إلى واقع حي.

ثانيا، كان هناك قدر هائل من توافق الآراء والدعم في المجتمع الدولي وفيما بين التيموريين أنفسهم على التدخل منذ البداية وعلى تولّي الأمم المتحدة السلطات الإدارية.

ثالثا، كان هناك هدف واضح لكل من بعثتي حفظ السلام وهما إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. فبالنسبة للإدارة الانتقالية كان الهدف هو تحقيق الاستقلال السياسي، أما بالنسبة لبعثة تقديم الدعم فقد كان الهدف هو توفير التدريب لمساعدة التيموريين على بناء جهازهم الإداري العامل وتوفير الخدمات المدنية، وإنشاء قوة الشرطة والأمن.

رابعا، بعد التدخل الأوّلي، لم تعد هناك أي مجموعات مسلحة كبرى ينزع سلاحها حفظة السلام.

خامسا، كانت قوة حفظ السلام تتميز بروح احترافية عالية، وقد عملت بموجب قواعد صارمة للاشتباك. ولم يكن هناك أي احتمال لأن يتحول ذوو الخوذ الزرق إلى دروع بشرية.

سادسا، نتيجة لحجم تيمور - ليشتي الصغير نسبيا، وانخفاض تعداد سكانها إلى ما دون مليون نسمة، وكون حدودها البرية تقع مع جار واحد، ازدادت سهولة التحكم في السوقيات اللازمة لاستتباب الأمن ولإدارة البلاد. ولو قارنا هذا ببلد شاسع مثل أفغانستان البالغ تعداد شعبها ٢٠ مليونا فإن الفرق يزداد وضوحا.

سابعا، السكان المحليون كان لديهم دائما إحساس قوي بالهوية الوطنية أقل تأثرا بالنزعات الإثنية والدينية عن أماكن أخرى.

ثامنا، أدى عدم وجود رغبة في الانتقام والأخذ بالثأر فيما بين التيموريين إلى أن يصبح بالإمكان تيسير عملية العودة السلسة وإعادة الاندماج للغالبية العظمى من اللاجئين الذين كانوا قد فرّوا من العنف في عام ١٩٩٩.

ولئن كانت تلك الظروف قد تكون فريدة من نوعها فإنها لو أخذت بشكل جماعي فإنها تشكِّل معيارا للنجاح يجب أن تتبعه عمليات الأمم المتحدة في المستقبل. وخلال الـ ١٨ شهرا المقبلة، نتطلع إلى استمرار نجاح بعثة الأمم المتحدة، وهو نجاح نستقي منه دروسا نبني عليها. والأهم من ذلك أنه نجاح سيجلب حياة أفضل لشعب تيمور - ليشتي.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالشكر الجزيل للسفير كمال شارما الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي على إحاطته الشاملة والمفيدة التي قدمها لنا صباح هذا اليوم، وعلى الجهود التي يبذلها مع كافة العاملين في بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ونتمنى له مزيدا من النجاح في أدائه وفي المهمات الكبرى التي يتحملها.

نود الإعراب عن التقدير للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على التقرير المقدم عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، والذي يكتسي أهمية خاصة كونه التقرير الأول الذي يعرض للتطورات في جمهورية تيمور - ليشتي عقب استقلالها في ٢٠ أيار/مايو عام ٢٠٠٢ وإنشاء البعثة.

ونعبِّر عن سعادتنا لرؤية تيمور - ليشتي تنضم إلى عضوية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، وتقيم علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

يظهر التقرير، وفي جوانب متعددة، تحديات مختلفة تتصل في معظمها بمسألة الافتقار إلى الموارد الضرورية، وأهمية التمويل، واستمرار المانحين في دعمهم. لهذا، فإننا نناشد المانحين جميعا الإبقاء على دعمهم لهذا البلد حتى يستطيع تجاوز المرحلة الحالية من عملية البناء والتطور ومساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى وضع أهداف الخطة الإنمائية الوطنية ودفعها إلى الأمام.

لهذا تؤيد سورية ما جاء في التقرير بأن دعم المانحين المتعدد الأطراف والثنائي لرفاه تيمور - ليشتي الاقتصادي والاجتماعي هو من المتطلبات الحيوية لاستقرار البلد في الأجل البعيد.

ونعبِّر عن قلقنا تجاه تباطؤ حركة عودة اللاجئين منذ نهاية شهر حزيران/يونيه ونشاطر الرأي الوارد في التقرير بأن حل هذه المشكلة يشكِّل أمرا لا بد منه لضمان الاستقرار في هذا البلد.

وترحِّب سورية بالتحسن العام الذي أشار إليه التقرير فيما يخص حالة الأمن الخارجي، ومراقبة الحدود، وإيجاد بيئة أمنية مستقرة، والذي تحقق بفضل الحضور المكثّف للعناصر العسكرية في البعثة على الحدود، والتشاور والتعاون والتنسيق المستمر مع القوات المسلحة الإندونيسية النظيرة في تيمور الغربية.

وما زلنا نتطلع إلى إنجاز خارطة ترسيم الحدود وتنفيذ الالتزامات المتبادلة المعلن عنها من قِبل حكومتيّ إندونيسيا وتيمور - ليشتي، بما يمكّن البعثة من تقليص وجودها وانسحابها في نهاية المطاف.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي، مثله في ذلك مثل وفود أخرى، ترحيبا حارا بالممثل الخاص للأمين العام، السفير كاماليش شارما، ويشكره على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات في عرضه لتقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. ونشيد بالممثل الخاص على الأسلوب الممتاز الذي اتبعه في توجيه عمل البعثة منذ بداية عملها، ونتمنى له ولفريقه المزيد من النجاح في تنفيذ ولاية البعثة، وأيضا في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدولة الجزرية الوليدة والتي أشار إليها من فوره.

ونحن مغتبطون لملاحظة أن حكومة تيمور - ليشتي ومؤسساتها الوطنية قد اضطلعت بمسؤولية إدارة وتيسير شؤونها. ويركِّز التقرير بوضوح على التطورات في تيمور - ليشتي بعد الاستقلال. وأحطنا علما بالعملية الهادفة إلى ترويج ديمقراطية واسعة النطاق في تيمور - ليشتي من خلال إنشاء الهياكل التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويجب أن يكون لدى الديمقراطية الفعالة والناشطة الضمانات الضرورية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز إنفاذ القانون. ونشعر بالسعادة خاصة لرؤية أن حماية حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي أخذت تتصف بالصبغة المؤسسية. ونحن على ثقة بأن مكتب ''تقديم المساعدة'' سينفِّذ أنشطته بأفضل طريقة احترافية.

ويثلج صدورنا أن نعلم أن لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة التي تأسست لتيسير المصالحة بالترافق مع العدالة قد بدأت مرحلتها التشغيلية. ولا يمكن لبلد عانى من كل هذه الصدمات وتعرّض لمعاناة شديدة أن يبدأ في بناء الدولة من دون التأكد من تطبيق العدالة. ولا يكتمل بناء الدولة من دون مجتمع متحد ومحب للسلام. وفي هذا الصدد، تعتقد موريشيوس أن هناك المزيد المطلوب من أجل تشجيع التصالح

لأمد بعيد بين التيموريين.ولذلك يجب إيلاء أهمية لبناء الدولة وبناء القدرات وبناء المؤسسات.

وما فتئ الالتزام الشديد من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي أساسيا في النجاح الذي أحرز حتى الآن في تيمور - ليشتي. وكما يلاحظ التقرير، من المهم أن يظل مجلس الأمن ومجتمع المانحين منخرطين من أجل البناء على الإسهامات الكبيرة التي تم تقديمها حتى الآن. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم البلد بغية الحفاظ على استقلاله السياسي والاقتصادي وتعزيزه.

ولا يمكن إنكار أنه سيكون من الصعب تنفيذ برامج الحكومة من دون إدارة عامة قوية ومجهزة جيدا. ولذلك يجب التصدي للتحديات الواردة في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ بأقصى سرعة ممكنة بغية صون الاستقرار والمضي قُدما في عملية التنمية. ونأمل أن يبذل مجتمع المانحين جهودا إضافية عن طريق تقديم الدعم المطلوب لكي تتجسد هذه الالتزامات. ونوافق تماما على أن دعم المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لضمان الرفاهية الاقتصادية والسياسية لتيمور - ليشتي حيوي لاستقرار البلد في الأمد البعيد.

ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في عملية التيمرة في جميع القطاعات، وخاصة في قوتيّ الشرطة والدفاع. ويشجعنا أن نعلم أن هناك عددا إجماليا يبلغ ٢ ٢٨٥ شرطيا من تيمور - ليشتي يخدمون بلدهم الآن. ونحن ندعم تماما هذه العملية ونأمل أن تعمد بعثة التقييم المشتركة، المخطط لها أن تبدأ عملها هذا الشهر باشتراك حكومة تيمور - ليشتي، والأمم المتحدة، والبلدان المانحة إلى تقديم اقتراحات تستجيب لاحتياجات شرطة تيمور - ليشتي. ونشعر بالسعادة لاستكمال أول مرحلة من أربع مراحل لتقليص حجم البرنامج طبقا للخطة وذلك قبل حلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونأمل أن تصير قوة الدفاع الوطني في وضع تام للعمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وبالفعل، فإن حل مشكلة اللاجئين له أولوية عالية. وينبغي بذل قصارى الجهد لتسريع عودة اللاجئين الطوعية الذين ظلوا في تيمور الغربية. والمعدل المتناهي الضآلة للعودة الذي تم تسجيله في شهر تشرين الأول/أكتوبر يشكِّل شاغلا لنا. ونشيد بمبادرة الرئيس غوسماو بمناشدة اللاجئين شخصيا العودة. وسيزداد تعزيز عملية المصالحة وبناء الدولة من جراء العودة الطوعية للاجئين وتوفير التسهيلات الضرورية لإدماجهم بصورة كاملة في المجتمع.

ويشعر وفدي بالسرور لسرعة إقامة تيمور - ليشتي علاقات لها في الخارج. وتسرّنا ملاحظة أنها قد أقامت علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، وأصبحت عضوا في البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وأن تيمور - ليشتي، بوصفها دولة جزرية صغيرة، تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي والمجتمعات الإقليمية في جهودها لإعادة البناء الاقتصادي وفي بناء بلد راسخ ومتحد وسلمي.

ويلاحظ وفدي على وجه الخصوص النهج البنّاء الذي أظهرته رئيسة إندونيسيا ميغاواتي سوكارنوبوتري. وإن إنشاء لجنة وزارية مشتركة للتعاون الثنائي من أجل التصدي للشواغل المشتركة في الحفاظ على لجنة الحدود المشتركة خطوة مهمة إلى الأمام. ويظهر هذا الالتزام الحقيقي من البلدين لنجاح وازدهار تيمور - ليشتي.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أشيد بشعب تيمور - ليشتي وقادته على ما يتحلون به من تصميم على إعادة بناء بلدهم. ورغم أن طريقهم إلى الاستقلال كان طويلا وصعبا، فمن المؤكد أن مثابرة شعب تيمور - ليشتي وإخلاصه لرفاهية

بلده سيجعلان تلك الدولة الجزرية الصغيرة مكانا مزدهرا وسلميا للعيش فيه.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد شارما على بيانه وعلى العمل الممتاز الذي ما فتئ يؤديه. وتؤيد فرنسا تماما البيان الذي ستلقيه فيما بعد الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أضيف بعض التعليقات.

أولا، أود أن أؤكد مجددا ارتياحنا للعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. لقد وضعت للبعثة ثلاثة أهداف يجري تحقيقها إلى حد كبير.

المهمة الأولى تنطوي على نقل مسؤولية المحافظة على النظام والأمن. والعملية تسير قدما على النحو المقرر لها وينبغي أن تكتمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بما يتماشى مع الجدول الزمني.

المهمة الثانية، إقامة قوة دفاع وطني. ونحن نرحب ببدء عملية نقل السلطة ونتطلع إلى إكمالها بحلول ٢٠٠٤. وفي هذا الخصوص، نلاحظ أن مسألة اللاجئين في تيمور الغربية لم تعد تفرض تهديدا للاستقرار في المنطقة.

المهمة الثالثة تتعلق بتعزيز الإدارة. وهنا الاحتمالات أقل وضوحا، وذلك، بطبيعة الحال، لأن هذه من أصعب المسائل وأكثرها حساسية. أما المؤسسات فيبدو أنها تعمل جيدا، والعلاقات بين الرئيس، والحكومة والبرلمان المنتخب في ٢٠٠٠ تبدو مرضية. لكن لا تزال هناك عيوب مثيرة للقلق في الجهاز القضائي وفي إدارة السجون على وجه الخصوص، ويجب التوصل إلى حلول بأسرع وقت ممكن وعلى المدى القصير، هذا سيتطلب بذل المزيد من الجهود لإكمال توظيف موظفي الخدمة المدنية التيموريين، وبعبارة أكثر تعميما، فيما يخص الأمور المؤسسية، التعددية السياسية يجب مواصلة تشجيعها.

وإلى جانب عمل البعثة، فإنه يبدو لنا أن تحقيق الرفاه مستقبلا وعلى المستوى الطويل لتيمور - ليشتي يعتمد، في جملة أمور، على ثلاثة عوامل.

العامل الأول، يجب مضاعفة الجهود نحو إعادة البناء والتنمية الاقتصادية - وهذه نقطة طرحها من قبل أعضاء عديدون. ولذلك، يجب الاستمرار في تقديم المساعدة والتعبئة الدوليتين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد النداء الذي وجهه آخرون.

العامل الثاني يتعلق بالنظام القضائي. من المهم أن يكون هناك بعض الاتساق بين القرارات المتخذة فيما يخص الجرائم الخطيرة، سواء كانت تلك القرارات متخذة في ديلي أو جاكرتا. ونحن ندرك الشواغل التي أعرب عنها المفوض السامي لحقوق الإنسان فيما يخص المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في جاكرتا. وفي أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في تيمور - ليشتي، النظام القضائي في كلا البلدين له دور أسمى ليقوم به في ضمان المصالحة التامة الدائمة ، وفي هذا الخصوص، أتشاطر مشاعر القلق التي أعرب عنه فعلا في هذا الصدد.

العامل الثالث - إقامة علاقات طيبة بين تيمور — ليشتي وجيرانها، وعلى وجه الخصوص إندونيسيا - عامل إيجابي، وتسرنا كيفية سير الأمور في هذا الصدد. واللجنة الوزارية المشتركة ، جنبا لجنب مع إندونيسيا، بدأت العمل الشهر الماضي وتحققت مبدئيا نتائج مبشرة بالخير. وأود أن أوجه عدة أسئلة إلى السيد شارما بشأن هذه النقطة.

هل بوسعه أن يخبرنا بما يجري فيما يخص المسألة الهامة المتعلقة بالتعويض والحق في الأملاك؟ هل تناولت اللجنة المشتركة هذه المسائل؟ هل يصبح الناس أكثر تقبلا لخيار الصفر الذي يحبذه السيد شارما ؟ وأخيرا، هل يمكن

للممثل الخاص أن يخبرنا بالمزيد بشأن تعيين الحدود البرية والبحرية بين البلدين؟

أود أن أختتم بياني الآن بأن أؤكد من جديد تقييمنا الإيجابي جدا للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أهنئ الأمين العام على تقريره الأول عن تيمور - ليشتي. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أيضا أن أرحب في المجلس بالسيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، وأن أعرب عن تقديرنا للمعلومات الهامة التي أعطاها لنا توا. ونحن نثني عليه للعمل الممتاز الذي قام به هو وفريقه ميدانيا في تلك الفترة القصيرة.

في الاجتماع العلني لمجلس الأمن يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، ذكر وفد بلدي أن مع استقلال تيمور - ليشتي بدأ عصر جديد للبلد. ولقد لاحظنا القدر الهائل من العمل الذي ينتظر السلطات الجديدة، وأكدنا على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي مشاركا في دعم الجهود التي يجري بذلها.

مضت ستة أشهر الآن، ووفد بلدي يسره أن يرى أن قدرا كبيرا من التقدم تحقق بفضل العمل الذي قام به الشعب هناك، وزعماء تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي.

ومع ذلك، لا تزال تحديات عديدة باقية ويجب التصدي لها لتمكين تلك الدولة الفتية من تحمل كل مسؤولياتها.

التقرير محل الدراسة يخبرنا عن تطور الحالة ميدانيا ويناقش مسؤوليات مختلف العناصر الفاعلة فيما يخص تعزيز ما تحقق وتنمية تيمور - ليشتي. ووفد بلدي يرحب بالجهود المبذولة لضمان الأداء الملائم للمؤسسات الوطنية ولتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة التي تعكس شواغل التيموريين. وهو يرحب بانضمام تيمور - ليشتي إلى البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

إن وضع إطار تنظيمي تقني لتنمية الموارد الطبيعية للبلد، وعلى وجه الخصوص النفط والغاز، شرط مسبق لحل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية للبلد. ونحن نلاحظ أيضا مساهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢).

البرنامج الأول، عن الاستقرار، والديمقراطية وإقامة العدل، يعاني من بعض العيوب الفنية التي تتطلب اهتمامنا. والبرنامج الثاني عن الأمن الداخلي وإنفاذ القانون، ترتب عليه انخفاض في الجريمة، بفضل سلسلة القيادة الموحدة لشرطة الأمم المتحدة وإدارة شرطة تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، نؤيد استمرار برنامج التدريب، لضمان الانتقال الناجح للسلطة من شرطة الأمم المتحدة إلى إدارة شرطة تيمور - ليشتي.

البرنامج الثالث يتعلق بالأمن الخارجي ومراقبة الحدود. وفي هذا الخصوص، يرحب وفد بلدي بالجهود المشتركة التي تبذلها حكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا وذلك، في جملة أمور، للقضاء على الجريمة وحفظ مناخ من الاستقرار. وفي هذا الشأن، نعتقد أن تسوية مسألة اللاجئين أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى.

ونحن نرحب أيضا ببدء الخطة الإنمائية من أجل تيمور - ليشتي، ونحث مختلف الشركاء على إعطائها دعما أكبر من أجل تيسير انتقال سلس.

وأخيرا، بالنظر إلى هشاشة المؤسسات، يقتنع وفد بلادي بأن هناك حاجة ماسة إلى بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية واتخاذ السياسات اللازمة لتدعيم أُسس التنمية المستدامة في تيمور - ليشتي.

السيدة آرسي دي جانيت (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على عرض التقرير عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي للسفير كماليش شارما وفريقه كله للأعمال التي يضطلعون بها في رئاسة البعثة.

وترحب المكسيك بالتقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ الولاية التي أُنشئت بموجب القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢). ويشكل العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تيمور - ليشتي أساسا يمكن أن تنشأ عليه البعثات في المستقبل، مع الأخذ في الحسبان الخصائص المميزة لكل حالة على حدة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، رحبنا بتيمور - ليشتي في أسرة الأمم المتحدة بوصفها الدولة العضو الـ ١٩١. وفي فترة قصيرة، أحرزت سلطات تيمور - ليشتي تقدما كبيرا في توطيد أركان دولتها التي أُنشئت على أساس ديمقراطية تتسم بالمشاركة والقاعدة العريضة. وهناك أهمية أساسية في هذه العملية لإقامة وتوطيد علاقات الصداقة وحُسن الجوار.

ومن المشجع أن نلاحظ أنه بفضل التعاون مع السلطات الإندونيسية، تجري معالجة كثير من المشاكل التي تثور على الحدود. وعلى وجه الخصوص، أود أن أعرب عن ارتياح حكومة بلادي للاتفاقات التي جرى التوصل إليها في اللجنة الوزارية المشتركة مع إندونيسيا من أجل ترسيم الحدود على وجه السرعة. وللدول الحق في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونناشد الدول المعنية أن تعجل بعملية ترسيم الحدود البرية والبحرية.

وكما يذكر الأمين العام عن حق في تقريره، فإنه لا يزال يتعيَّن حسم مشكلة اللاجئين لتحقيق الاستقرار. ومما يثير القلق لدى حكومة بلادي أنه قد يفقد اللاجئون التيموريون مركزهم كلاجئين في كانون الأول/ديسمبر المقبل، فيتركون في حالة ضعف نتيجة للافتقار إلى الحماية بمقتضى النظام الأساسي. ولذلك، من الملح أن نواصل تشجيع برامج المساعدة التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل إعادة اللاجئين التيموريين إلى بلدهم فضلا عن العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان، الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية سيشتركان في بذل الجهود الرامية إلى إكمال عودة اللاجئين بانتهاء هذا العام.

وهناك تطور آخر نرحب به وهو التقدم المحرز في مجال الأمن الداخلي، وبخاصة في تدريب قوات شرطة تيمور - ليشتي ونقل المسؤولية إليها تدريجيا. واستقرار حالة الأمن سيمكِّن في نهاية الأمر من إكمال المرحلة الأولى، كما كان مقررا، من البرنامج ذي المراحل الأربعة لتخفيض وجود البعثة.

وأود أن أعرب عن دعم المكسيك للعمل الذي تضطلع به وحدة الجرائم الخطيرة والعمل الذي تقوم به لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة أيضا. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير المكسيك ودعمها لتوقيع حكومة تيمور - ليشتي، بالاشتراك مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على بلاغ بوضع ١١ هدفا في مجال حقوق الإنسان. وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان سيسهم في إرساء الاستقرار في البلد.

ولهذا، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما ذكره الأمين العام من أن إحراز التقدم في المستقبل سيعتمد على صون الاستقرار في تيمور - ليشتي وعلى التطوير الناجح لقوة دفاع وطنية وقوات الشرطة، بما فيها شرطة الحدود. ودعم المجتمع الدولي أساسي لتحقيق هذه الأهداف. ومن الجوهري في هذا الصدد أن ندعم بالقدر الكافي تعزيز النظام القضائي.

ومما يبعث على القلق أن الإدارة التيمورية تواجه صعوبات في معالجة بعض المشاكل، مثل إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتدريب وتعيين موظفي الخدمة المدنية وإدانة المسؤولين عن جرائم خطيرة ارتُكبت عام ١٩٩٩ وتدريب قوات حرس الحدود. ولهذا، نضم صوتنا إلى النداء الموجَّه إلى المجتمع الدولي بأن يواصل تقديم مساعداته بغية ضمان الاستقرار الداخلي في البلد.

وتؤكد خطة التنمية الوطنية التأكيد الواجب على الصلة الموجودة بين إعادة تأهيل البنية التحتية من جهة والتنمية الوطنية من جهة أخرى. وتؤيد المكسيك المبادرات التي تتخذ لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها وتيسير الانتقال السلس من الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة إلى المساعدة الإنمائية التقليدية. ونؤيد، بصفة خاصة، البرامج التي تستهدف تخفيض الفقر وتعزيز الحكم السديد وإدارة النفقات وإدارة السياسات وتطوير القطاع الخاص وقطاع الطاقة.

إن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، دعم أساسي لنجاح بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. ولهذا، نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام بالمحافظة على هذا الالتزام بحيث يمكن تحقيق الأهداف التي وضعت.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أشارك في الترحيب بالممثل الخاص كماليش شارما وأن أشكره على عرضه. ونرحب كذلك بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي والتقدم الكبير المحرز في تيمور - ليشتي. ومن الواضح أن الحكومة، بقيادة الرئيس زانانا غوسماو، قد تولَّت السلطة وتعمل جاهدة على تعزيز هدفها في إقامة ديمقراطية عريضة القاعدة. ونرحب، بصفة خاصة، باستعدادها لإجراء حوار مع الجماعات ذات المصالح التي تختلف في وجهات نظرها السياسية عن الحكومة. وهذا موقف يوضح النضج والالتزام الحقيقي بمبدأ التعددية.

وترحب النرويج أيضا بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ومشاركة رئيسة إندونيسيا في احتفالات الاستقلال في تيمور - ليشتي وزيارة الرئيس غوسماو بعد ذلك لجاكرتا في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ أثبتتا التزام الرئيسين المشترك بإقامة روابط ثنائية قوية. وقرار اللجنة الوزارية المشتركة بالتعاون الثنائي للإبقاء على لجنة الحدود المشتركة يشير بنفس القدر إلى الرغبة في معالجة القضايا التي تثير القلق لدى الطرفين.

وكما جرت الإشارة في تقرير الأمين العام، لا يزال الحل الدائم لمشكلة اللاجئين شرطا مسبقا لضمان الاستقرار طويل الأمد في تيمور - ليشتي. ولا يزال هناك أكثر من ٣٥ ٠٠٠ لاجئ في تيمور الغربية. ويشار إلى أن هذه المجموعة ستفقد مركزها بوصفها من اللاجئين بانتهاء هذا العام، عندما يُنهي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عمليات في المنطقة. ولهذا، نأمل أن تشجع النداءات التي وجهها الرئيس غوسماو مؤخرا إلى اللاجئين على زيادة عودهم إلى تيمور - ليشتي.

وقد أُحطنا علما على النحو الواجب بنواحي القلق التي أعرب عنها المفوض السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأحكام التي أصدرتها المحكمة الإندونيسية المخصصة في آب/أغسطس، ونحث إندونيسيا على معالجة هذه المسائل بعناية. ولكننا نرحب في هذا السياق باستمرار توفير المساعدة للشهود المسافرين إلى جاكرتا والتي عرضتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، وهو عمل يُعتبر حاسما لإحراز تقدم في العملية الهادفة إلى تقديم

المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩، إلى العدالة.

وينوه الممثل الخاص بأن نقص القدرة الفنية والموضوعية يمثل تحديات كبيرة داخل الإدارة العامة في تيمور - ليشتي. وينطبق هذا أيضا على النظام القضائي. وحقيقة أن نقص الموارد تفضي إلى عمليات احتجاز بدون أساس قانوني سليم هي أمر يبعث على القلق. ولذلك تؤيد النرويج وتشجع جهود الحكومة المستمرة لإنشاء نظام قضائي سليم يقوم على أساس مبدأ سيادة القانون.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن ارتياحنا لأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي تتقدم في عملها وفق الجدول الزمني الذي حدده لها هذا المجلس. علاوة على ذلك، أود أن أؤيد بالكامل إبراز الأمين العام لضرورة استكمال خطة التنفيذ للبعثة بمساعدة ثنائية كافية في عدد من المجالات الأساسية ذات الأهمية القصوى لعمليات بناء الدولة الحالية. وفي هذا الصدد، يمكن لتيمور - ليشتي أن تعول على الدعم الكامل من الحكومة النرويجية.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي أيضا إلى أصوات زملائنا للترحيب بعودة صديق قديم، السفير كماليش شارما، إلى هنا. إن أحد مزاياه الكبرى هو أنه يتمتع بثقة كبيرة في دوائر الأمم المتحدة هنا. وإنني على يقين بأن هذه الثقة ستكون رصيدا له في الميدان. ولديّ أيضا اقتراح صغير أريد أن أقدمه. فأنا واثق بأنه يفكر بعض الشيء في كتابة مذكراته بعد مغادرته تيمور - ليشتي، ولقد وجدت العنوان المناسب له. ينبغي أن يكون العنوان ”من نيودلهي إلى نيو ديلي“.

وأود أن أبدأ كلمتي، قبل أي شيء، بالمصادقة على نقطة أرى أن السفير وليامسون قد تطرق إليها في بيانه عندما قال إن نجاح الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي يعطي مثالا نموذجيا على قصة نجاح في إدارة الخروج يمكن أن نستخدمها في المناطق الأخرى التي تعمل فيها الأمم المتحدة. وأعتقد أن هذه نقطة هامة، لأننا بصراحة إذا نظرنا في سجل استراتيجيات خروج الأمم المتحدة سنرى أن بعض عملياتها لحفظ السلام كانت أقل مما ينبغي. ونأمل هذه المرة أن يكون الأداء سليما. والاحتمال هو بالطبع أن يعود جزء من الفضل في تحقيق هذا الأداء السليم للأمم المتحدة إلى الأسباب التي حددها السفير شارما في بداية بيانه، عندما حدد مختلف أوجه قوة تيمور - ليشتي كبلد جديد. وأعتقد أيضا، إذا أسعفتني ذاكرتي، أن السفير وليامسون قد حدد قائمة مماثلة لأوجه القوة التي تحظى بها تيمور - ليشتي. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نبني على أوجه القوة التي تملكها تيمور - ليشتي.

وإذا أردت أن أضيف نقطة أخرى إلى قائمة أوجه القوة هذه - وآمل ألا يؤاخذني زميلي الجديد من تيمور - ليشتي إذا أبديت هذه الملاحظة - وهي أن تيمور - ليشتي دولة مستقلة حديثا نسبيا ويمكنها بالفعل أن تتعلم من أخطائنا نحن جميعا الذين حصلنا على استقلالنا قبل ١٠ أو ٢٠ عاما. وأعتقد أن تيمور - ليشتي يمكن أن تستفيد من البحث في الأخطاء التي ارتكبها الآخرون.

ويبدو أن هناك نوعا من توافق الآراء حتى الآن في المناقشات على أنه، لو أردنا الاستمرار في الحفاظ على قصة النجاح هذه، ينبغي أن يكون لدينا فهم واضح ومتوازن للمنجزات التي تم تحقيقها حتى الآن وللتحديات الباقية أمام تيمور - ليشتي. ومن الواضح أنه تم تحقيق الكثير، ولكن من الواضح أيضا أنه ما زال هناك الكثير مما يجب عمله قبل إنجاز الولاية وقبل أن تتمكن تيمور - ليشتي من الوقوف على قدميها تماما. وحتى عندئذ، سيتعين استمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنمائية لسنوات أخرى عديدة.

ويتضح أن الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي قد وصلتا إلى مرحلة بالغة الأهمية في علاقتهما، وهي مرحلة تنقل فيها بعثة الأمم المتحدة قدرا متزايدا من المسؤوليات التنفيذية إلى سلطات تيمور - ليشتي. ويتعين القيام بذلك بشكل حذر وتدريجي. ولا يمكن القيام بذلك ببطء شديد إلى حد عدم إتاحة الفرصة لحكومة تيمور - ليشتي لتولي زمام الأمور في المجالات التي يمكنها أن تفعل فيه ذلك، ولكن لا يمكن في نفس الوقت أن تفعل ذلك بشكل متعجل، وبدون أخذ الوضع الفعلي على أرض الواقع بعين الاعتبار. وكما قلنا مرارا، فإن التخفيض المتعجل للبعثة وسحبها قبل الأوان سيقوضان كل المنجزات التي حققتها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ولذلك ينبغي تحقيق توازن دقيق جدا في عملية نقل السلطة هذه.

وقد نجد في بعض الأحوال أن مهمة السفير شارما أصعب من مهمة سلفه، لأن سلفه كان يعمل إلى حد ما بصفته رئيسيا تنفيذيا، إذ كان يتخذ كل القرارات. وأعتقد أن السفير شارما، إذا جاز لي أن أصف عمله، يقوم أكثر بمهمة الميسِّر الذي يحاول تدريجيا السماح بظهور دولة قوية وحديثة الاستقلال. ومن المفارقة أن أكبر اختبار لنجاح السفير شارما هو أن يضمن أنه لن يكون لوجوده أية ضرورة بحلول عام ٢٠٠٤.

وبعد قولي هذا، وبعد الاستماع للجميع، يتضح لي أيضا أن هناك العديد من التحديات الهامة الباقية. وقد ذكرها فعلا كل المتكلمين السابقين هنا، وأود أن أذكر ثلاثة أو أربعة من هذه التحديات فحسب.

النقطة الأولى هي أنه بينما توطد تيمور - ليشتي أركانها تبقى مؤسساتها الناشئة هشة وسيتعين على قادتها أن يستمروا في التعامل مع السخط والاحتجاجات من جماعات المصالح المختلفة والمقاتلين السابقين وقدامى المحاربين.

ثانيا، بينما اتخذت تيمور - ليشتي وإندونيسيا خطوات ملموسة لتعزيز التعاون الثنائي، بما في ذلك الخطوات المتعلقة بمسائل الحدود، نلاحظ العبارة الواردة في التقرير التي تقول إنه ”ثبت أن الافتراضات السابقة المتعلقة بالتقدم تجاه ترسيم الحدود كانت افتراضات متفائلة“ (S/2002/1223، الفقرة ٤٨).

ثالثا، بالرغم من جهود فريق الدعم المدني التابع لبعثة الأمم المتحدة، لا يزال نقص القدرة الفنية والموضوعية داخل الإدارة العامة في تيمور - ليشتي يمثل تحديات كبيرة للاستقرار. وأعتقد أن السفير غرينستوك أثار بعض الأسئلة بشأن شغل الوظائف الإنمائية التي تم إنشاؤها. وأحد النقاط الهامة التي أثيرت أيضا هي أنه من المهم أن نضمن، كما قال أحدهم، ألا يتولى الخبراء الدوليون مهام هذه الوظائف. فلا بد أن يعد هؤلاء الخبراء شعب تيمور - ليشتي لتولي هذه المهام.

ونقطتي الرابعة - ومرة أخرى، إنها نقطة تطرق إليها عدد من المتكلمين - هي أن تطوير النظام القضائي يعاني من نقص الوضوح فيما يتعلق بالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية. وهناك بالطبع أيضا نقص خطير في الموارد الحاسمة. وقد يؤثر النقص الشديد في القدرة الوطنية على إجراء التحقيقات والمرافعات القضائية بشأن الجرائم الخطيرة، وما لذلك من تداعيات محتملة على عملية المصالحة.

هذه مجرد بعض التحديات. وبأخذ كل ذلك بعين الاعتبار، من الواضح أنه عندما نمضي قدما يجب أن يكون هناك فهم واضح لأن عملية نقل السلطة من البعثة لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي. يجب أن يتم فيها باستمرار تقييم مرحلة التقدم التي نصل إليها في كل مرحلة زمنية. ومرة أخرى هنا، وإذا لم تكن ذاكرتي تخونني، أعتقد أن السفير وليامسون قال في بيانه ينبغي أن نحكم دائما على الأمور وأن

نرى ما إذا كنا نحرز تقدما كما هو منتظر منا، وأن نأخذ ذلك في الحسبان.

وهذا يأتي بي إلى نقطة أثرناها في جلسة مجلس الأمن السرية بشأن تيمور - ليشتي. وهذه النقطة هي ما إذا كان بوسعنا الاتفاق على معايير محددة لقياس تقدم تيمور - ليشتي تماثل ما وضعه الممثل الخاص للأمين العام مايكل شتاينر لكوسوفو. ومحتمل أننا لم نكن واضحين في تلك الجلسة، لذا ينبغي ربما أن نوضح ما قصدنا القول بهذا. وقد أقرينا بأن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/432)، والذي أوصى بإنشاء بعثة حفظ السلام، تضمن معالم بارزة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي.

ونود أن نقترح بأن تصدر بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي وثيقة مماثلة لتلك التي أصدرتها بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو التي تضع المعالم البارزة في أهداف ومعايير مفصلة. وفي الواقع، باشرت بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وضع مجموعة من مؤشرات التقدم، لكي تقتفي بشكل منتظم أثر ما تم تحقيقه، وتحدد المجالات التي تقتضي مزيدا من الجهود. وقد وجدنا هذه الوثيقة مفيدة للغاية لتقييم التقدم في كوسوفو. ونتساءل عما إذا كان ممكنا القيام بالمثل بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور- ليشتي وبالنسبة لتيمور - ليشتي. وإننا نقدر تعليقات السفير شارما.

قال لي شخص مرة إن الجلسات الخاصة بتيمور - ليشتي قد أصبحت مملة جدا. وأعتقد أن هذا يعتبر مؤشرا جيدا، ويدل على أننا نتقدم أساسا، على المسار الصحيح فيما يتعلق بتيمور - ليشتي. ومن قبيل المفارقة، فإن أفضل السبل الكفيلة بأن نبقي الجلسات الخاصة بتيمور - ليشتي مملة في الأشهر المقبلة، هي أن نضمن استمرار التزام المجتمع الدولي بهذه العملية.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص شارما، على إحاطته الاعلامية عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور- ليشتي، وأن أشكر، كما سبق وفعل زملاء آخرون هذا الصباح، السفير شارما والرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور- ليشتي على العمل الذي قاموا به وفقا لأرقى تقاليد الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب أيضا عن ترحيبي الحار بالممثل الدائم لتيمور - ليشتي، السفير غوتيريس، للمرة الأولى منذ انضمام بلاده إلى الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وتمثل عضوية الأمم المتحدة اعترافا بقيام الدولة وحيازة مكانة بين شعوب العالم - إنها نقطة فاصلة، بالنسبة إلى شعب تيمور - ليشتي، كما هي بالنسبة إلى أية دولة عضو جديدة.

وتوافق أيرلندا بالكامل على البيان الذي سيدلي به قريبا ممثل الدانمرك، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على التقدم البارز المحرز في عدد من المجالات المهمة، وعلى أنه تم الوفاء بالمعايير التي وردت في الخطة الخاصة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور- ليشتي. وإن عمل بناء الدولة يجري بشكل سليم. وفي نفس الوقت، يبرز التقرير أيضا التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة الجديدة ويشير، عن حق، إلى أن استمرار التزام المجتمع الدولي أمر أساسي في سبيل ضمان اغتنام تيمور - ليشتي للفرصة التي تستحقها والتي أعطاها إياها التاريخ.

وإن حكومة تيمور - ليشتي وشعبها، يستحقان التهنئة على الطريقة التي باشرا فيها بناء مستقبلهما. والخطة الإنمائية الوطنية التي وضعتها الحكومة، تعبر، بحسب رأينا، عن مسار متوازن لاحتياجات البلد الاقتصادية والاجتماعية

المتوسطة الأجل. وتعرب أيرلندا عن إعجابها بالحكم الصادر عن السلطات في تيمور – ليشتي، والذي يعطي الأولوية لحماية حقوق الإنسان. وإن رفض عقوبة الإعدام مثال جدير بالإعجاب على الاتجاه الذي ينوي البلد السير فيه. وإن تيمور – ليشتي ترقى، بحسب ما قال السفير شارما، إلى أعلى مستوى من المعايير المتوقعة من دولة ديمقراطية.

وإننا نطري على الطريقة التي ينتهجها الرئيس غوسماو وحكومته في السياسة الخارجية، لا سيما بشأن العلاقة الهامة لتيمور – ليشتي مع إندونيسيا. وترحب أيرلندا بإنشاء البلدين اللجنة الوزارية المشتركة، وبكونهما يواجهان معا مسائل مثل ترسيم الحدود وإمكانية الوصول إلى تيمور – ليشتي عن طريق أوكوزي. وإن اختبار اللجنة، وعلى نطاق أوسع، اختبار عزم البلدين، يتمثل في تنفيذ الحلول المنصفة فيما يتعلق بهذه المسائل. إضافة إلى ذلك، سيكون المصير العادل للذين ارتكبوا جرائم خطيرة في عام ١٩٩٩، مهما على صعيد التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين. وهذا المصير سيكون جيدا أيضا بالنسبة إلى المجتمعين كليهما.

إن التركيز على العديد من التطورات الإيجابية من قبيل التطورات التي ذكرها أمر صحيح، ولكن صحيح أيضا ألا يغفل المجلس التحديات الحقيقية فعلا التي ما زالت قائمة في تيمور – ليشتي، والتي ما زال على المجلس أن يضطلع بدور في سبيل مواجهتها عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي.

ومما لا شك فيه أن تيمور – ليشتي بلد فقير جدا. وبما أن ٢٣ في المائة من عائد الميزانية المتواضع الذي تحققه يتم توليده محليا، فذلك يوضح تماما التحدي الذي تواجهه تيمور – ليشتي في تهيئة بيئة اقتصادية مستدامة. وكما لاحظ كثيرون صباح اليوم، من الواضح أن مجتمع المانحين سيضطلع حتما بدور أساسي بعد المرحلة الجارية من الالتزام المباشر بفترة ما بعد الاستقلال.

وليس في الأمر ما يثير دهشة خاصة أن يتعثر قطاع القضاء. فلا يمكن أن نتوقع من بلد عرف تاريخا استعماريا طويل الأمد، وعانى قدرا كبيرا من العنف قبل الاستقلال، أن ينشئ قطاعا قضائيا عاملا، بين ليلة وضحاها. بيد أن القطاع القضائي يعتبر وجها بالغ الأهمية للسلطة ويضطلع، تحديدا، بدور حاسم في المحافظة على ثقة الشعب بمؤسساته. وفي ضوء الصعوبات الجارية، تشجع أيرلندا التعاون، بأوسع قدر ممكن، بين الحكومة والمجتمع الدولي لمواجهة أكثر الاحتياجات إلحاحا. ويجب، بأسرع ما يمكن، معالجة الحالة التي يكون فيها أغلبية السجناء موقوفين لفترات طويلة من دون أن يخضعوا للمحاكمة لأن نظام المحكمة لا يعمل وفقا للأصول.

وإن التقدم البارز المحرز في تدريب دائرة الشرطة وتطويرها يبعث على التشجيع. وكذلك بالنسبة إلى الأنباء الواردة بأن البعثة التي تقودها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور– ليشتي ستقيّم احتياجات الشرطة الطويلة الأمد. هذا هو نوع العمل الذي ينبغي أن يعززه المجلس. ويؤكد تقرير الأمين العام كذلك على أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي تسير، وفقا لما هو مرسوم لها، نحو تطوير قوات الدفاع في تيمور – ليشتي، على الرغم من أنه يشدد على أن استمرار دعم المانحين والدعم الثنائي ضروري لمواصلة هذا التقدم.

ومن الطبيعي أن تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي قد ركزت على المؤسسات المركزية للحكومة، كما نص القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢). وإننا نوافق جميعنا على الحاجة إلى تعزيز قدرة الحكومة المركزية، وهذا أمر أساسي لعمل هذه الدولة الجديدة. ولكن، في نفس

الوقت، ينبغي ألا نغفل أن ٨٠ في المائة من السكان يستقرون في المناطق الريفية. وهذا له آثاره على بناء المؤسسات المحلية، وعلى توطيد شرعية السلطة، على نطاق أوسع. وينبغي أن يحظى أولئك المشاركون في هيكل الحكم على المستوى دون الوطني بالدعم والتوجيه في المسائل العملية. وفي هذا الصدد، فإن برنامج التعاون للتنمية في أيرلندا، مساعدة أيرلندا، قد تعهد بمساعدة الحكومة على تطوير اختصاصات لإعداد دراسة بشأن خيارات اللامركزية.

وتُعنى أيرلندا على نحو وثيق بمجموعة من برامج التعاون الإنمائي في تيمور - ليشتي. ونحن نعمل هكذا منذ عام ١٩٩٩، وقد فتحنا في السنة الماضية مكتبا تمثيليا في ديلي. ودلت تجربتنا هناك على أن المساعدة الثنائية حاسمة بالنسبة إلى مستقبل التنمية في تيمور - ليشتي. وأعطى برنامج المساعدة الإنمائية في أيرلندا ذلك البلد أولوية في نشاط إعادة البناء وإعادة التأهيل. والعمل الذي نقوم به يؤيد ويكمل بشدة الأولويات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢) وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي.

وإن الطريقة التي تناول بها المجلس الحالة في تيمور - ليشتي منذ أيام المأساة والفوضى في آب/أغسطس ١٩٩٩، دلت على أن الأمم المتحدة، في هذا المجال وفي مجالات أخرى، قادرة تماما على الاضطلاع بالمهام البالغة التعقيد، بشكل ناجح. وقد أبدى المجلس والمجتمع الدولي، لأكثر من ثلاث سنوات، المهارة والسخاء في مواجهتهما هذا الوضع. وخلال تلك الفترة، شهد الوضع في تيمور - ليشتي مزيدا من التحسن. وتطورت بعثة الأمم المتحدة هناك من صون السلم إلى بناء السلم.

وتظهر البعثة الحالية أن بناء السلم جزء لا يتجزأ من عمل المجلس، وليس مجرد شيء يوكل أمره إلى أطراف أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وقبل مجرد سنوات قليلة، كان من الصعب للغاية إقناع عضوية الأمم المتحدة بأن المجلس ينبغي أن يشارك في عمل بناء السلام.

والآن يبدو أن هذا النقاش قد اختتم لصالح تيمور - ليشتي والأمم المتحدة. ومن الملائم الآن لمجلس الأمن في الفترة القادمة أن يواصل انشغاله النشط بتيمور - ليشتي. وتحث أيرلندا المجلس بقوة على فعل ذلك.

السيد بالدييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أرحب بالسفير كماليش شارما وأن أعرب عن امتناننا له على عرضه التقرير (S/2002/1223) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. وأود، من خلاله، أن أهنئ أعضاء فريقه؛ إن البداية الهامة جدا لأنشطته والنجاح الذي تلقاه هذه الأنشطة سيضمنان حصيلة واعدة بالخير للبعثة.

لقد مضت خمسة أشهر منذ أن أعلنت جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية استقلالها، وأقل من شهرين منذ قبولها عضوا كاملا في منظمتنا. وظلت الحكومة الجديدة توطد نفسها بانتظام، معززة الديمقراطية التمثيلية، تمشيا مع توقعات المجتمع الدولي.

إن عدم ارتياح قطاعات معينة من السكان، كما ورد في التقرير، يلقي الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجه الحكومة في تحقيق تنمية ورفاهية السكان. ونحن نرحب بجهود الحكومة لإقامة علاقات طيبة مع دول أخرى في المنطقة ومشاركتها بصفة مراقب في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وأود إبداء بعض التعليقات على الأهداف التي نص عليها مجلس الأمن في قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢) - فيما يتعلق

بالبرنامج المعني بالاستقرار والديمقراطية والعدالة، نشدد على العمل الذي يقوم به فريق الدعم المدني من أجل ملء الفراغ في الإدارة في مجالات أساسية مثل المالية والنظام القانوني وإدارة الشؤون الإدارية والحكومية - وكما ذكر سابقا في هذه القاعة، تمثل الطاقة الفنية والموضوعية غير الكافية للإدارة العامة عائقا جادا للاستقرار.

ويظل نظام العدالة ربما أضعف حلقة في الدولة الجديدة. ويشير تقرير الأمين العام إلى الحاجة إلى تعزيز المكونات المتنوعة لذلك النظام. ومن الواضح أن نظاما فعالا لإدارة العدالة ليس شيئا يمكن تحقيقه في وقت قصير. ومن الضروري مواصلة ومضاعفة الجهود، نظرا لأن أداء النظام القانوني على الوجه المناسب هو أمر حاسم لاستقرار وتنمية الدولة.

وقد أبرزت الحاجة إلى محاكمة أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة في عام ١٩٩٩ في مناسبات عديدة في مجلس الأمن. ونحن نقدر المعلومات عن العمل الذي أنجزته حتى الآن الأفرقة الخاصة بشأن الجرائم الخطيرة، والتاريخ المتوخى لاستكماله هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، رغم أن الأفرقة ستستمر في مساعدة المدعين العامين حتى بعد ذلك الوقت.

ونشعر بالقلق إزاء التأكيد الوارد في الفقرة ٢٢ من التقرير، بشأن ظهور قضايا جرائم خطيرة جديدة، مختلفة عن القضايا في مرحلة التنفيذ. وهذه ربما تشمل جرائم ضد الإنسانية، وقد لا يجري فيها تحقيق. كذلك فإن ما يتصف بالإيجابية حقيقة بدء لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة لأنشطتها. وشدد وفدي سلفا على أهمية العمل الذي تحتاج أن تقوم به تلك الهيئة نظرا لأنه وكما يعلم كل واحد، لا يمكن أن تكون هناك مصالحة بدون عدالة.

وفيما يتعلق ببرنامج الأمن الداخلي وفرض القانون، فبينما نلاحظ أن الحالة الأمنية عادية وأن الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، وقد نقلت سلفا السيطرة على أربعة مراكز من ١٣ مركزا إلى شرطة تيمور - ليشتي، فسيكون من المهم هنا أن نردد المناشدة التي تقدم بها السفير شارما في نهاية هذا البيان والمتعلقة بالإرهاب. ويبدو أن المنطقة قد تم اختيارها للعمل الإرهابي، على الأقل حسبما ذكر عدد كبير من التقارير والمعلومات الوافرة في هذا الشأن. وعليه فهو تحذير أود أن أردده لأنه وارد بوضوح في التقرير.

كذلك لاحظنا حقيقة أن مكون الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي قد قُلص ثلثه حسب الخطة، وأن التدريب يسير سيرا يدعو إلى الارتياح. ومع ذلك، يولى أيضا أهمية لبعثة التقييم المشتركة، التي ستنشأ قريبا والتي تشارك فيها الحكومة والأمم المتحدة والبلدان المانحة من أجل تقييم مستوى التدريب والدعم الإمدادي المطلوب ولتحديد الصعوبات في الموارد.

وفيما يتعلق بالبرنامج المعني بالأمن الخارجي ومراقبة الحدود، فرغم أن التقرير يسير إلى أن الأمن الخارجي ومراقبة الحدود استمرا في التحسن، خاصة مراقبة أنشطة الميليشيات والأعمال الإجرامية على الحدود، ما زال خطر الإرهاب الذي أشرنا إليه سابقا مصدر قلق. ونحن نضم صوتنا إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن تضامنهم مع أسرة الضابطين في وحدة حفظ السلام اللذين قتلا في الهجوم على بالي.

وقد انخفضت عودة اللاجئين من تيمور الغربية، والتي استمرت عقب الاستقلال وبلغت أعلى مستوى لها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وربما يقال إن هذا الجانب يمكن

معالجته في فترة قصيرة، كما أشار بذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين.

كما أن الحالة الأمنية مشجعة جدا. وحسب الجدول، فإن أول مرحلة لبرنامج خفض المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي سيكتمل بنهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسيعتمد التقدم في المستقبل على صون الأمن في تيمور - ليشتي، وعلى التطوير الناجح، من خلال دعم المانحين والدعم الثنائي لقوة الدفاع الوطنية ودائرة مراقبة الحدود.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن العمل الأساسي يكمن في تمكين السكان المحليين في جميع المجالات - الأمن والاقتصاد والعدالة والحكم الرشيد - ونحن سعداء أن الوضع حتى الآن يتطور ضمن الحدود الموضوعة له، بما في ذلك خطة تقليص بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أدلي ببيان بوصفي ممثل الصين.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2002/1223) والسفير شارما على إحاطته الإعلامية المفصّلة. كما أو الترحيب بالسفير غوتيريز، بوصفه أول ممثل دائم لتيمور - ليشتي في الأمم المتحدة. لقد أعطى حضوره لجلسة اليوم معنى أكبر.

ومنذ استقلال تيمور - ليشتي، ظلت تجري تغييرات مشجعة، أحدها تلو الأخر، وتحت قيادة الحكومة الجديدة وبمساندة هائلة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، يقوم شعب تيمور - ليشتي ببناء الدولة على جميع الجبهات بطريقة متدرجة ومنتظمة. كما أشير في التقرير إلى أن قادة تيمور - ليشتي يسعون بحيوية على الجبهة الداخلية لتحقيق مشاركة ديمقراطية واسعة - وعلى الجبهة الدبلوماسية، فهم يشيدون ويطورون بنشاط علاقات صداقة وتعاون مع المجتمع الدولي وخاصة مع بلدان المنطقة. ويسر الصين أن تلاحظ أن كلا من تيمور - ليشتي وإندونيسيا ملتزمتان بحسن الجوار. وهذا سيؤدي إلى الإسهام الإيجابي في استقرار تيمور - ليشتي والمنطقة بأسرها لأمد بعيد.

وبقيادة السيد شارما، الممثل الخاص للأمين العام، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور — ليشتي بتنفيذ الولاية التي أوكلت إليها بموجب القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) تنفيذا شاملا. وهي إذ تفعل ذلك، أنشأت علاقات عمل جيدة مع حكومة تيمور — ليشتي ومختلف القطاعات في البلد. ونلاحظ أن البعثة عملت الكثير لمساعدة تيمور - ليشتي لتحسين قدرتها الإدارية ولإقامة نظام قضائي. وأحرزت أيضا تقدما في مجالات تدريب الشرطة، ونقل مسؤوليات أعمال الشرطة والتعاون مع قوات دفاع تيمور - ليشتي الوطنية. وإضافة إلى ذلك، ظل العنصر العسكري في البعثة يحتفظ بوجود فعال في منطقة الحدود، وأنشأ آلية للتشاور والتعاون مع الحكومة الإندونيسية؛ وأدى هذا الأمر دورا أساسيا في تحسين المناخ الأمني في تيمور — ليشتي.

وتعرب الصين عن تقديرها لإنجازات البعثة وستواصل دعمها لأعمالها. ونتطلع أيضا إلى اضطلاع البعثة بدور أكبر تحت قيادة السفير شارما الممتازة.

وبالطبع لا يزال هناك العديد من الصعوبات التي ينبغي التغلب عليها في أعمال الحكومة الجديدة والبعثة. وكما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام مرات عديدة، يتسم دعم المجتمع الدولي بأهمية بالغة لمختلف جوانب بناء القدرة في تيمور - ليشتي وللانتقال من مهام الأمم المتحدة إلى المساعدة الإنمائية التقليدية. وبالتالي فإن من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي إسهامه في تيمور — ليشتي وأن ينفذ

التزاماته بالكامل. وعلاوة على ذلك، فإن إيجاد حل مناسب لمسألة اللاجئين سيكون له أثر على الاستقرار والأمن في تيمور – ليشتي في الأجل الطويل. ونأمل أن تواصل حكومتا تيمور – ليشتي وإندونيسيا العمل على إحراز تقدم في ذلك الصدد.

وقد دعمت الصين منذ عهد طويل تيمور – ليشتي في سعيها إلى الاستقلال. وسنواصل دعم أبناء تيمور – ليشتي في جهودهم الرامية إلى بناء أمتهم. وسنواصل أيضا، في نطاق قدراتنا، تقديم الدعم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

يسعدني أن أرحب بالممثل الدائم لتيمور – ليشتي، السيد خوسيه لويس غوتيريس، الذي يأخذ الكلمة لأول مرة في هذه القاعة بصفته ممثلا لدولة عضو في الأمم المتحدة. والآن أعطيه الكلمة.

السيد غوتيريس (تيمور– ليشتي) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لي وامتياز معا أن أخاطب هذه الهيئة لأول مرة بصفتي ممثلا لجمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية لدى الأمم المتحدة. ولذا اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل تقدير حكومتي العميق للدعم الثابت الذي لقيته من المجلس، والأمم المتحدة عموما، خلال سنيّ كفاح تيمور – ليشتي من أجل الحرية وتقرير المصير. وأود أيضا أن أؤكد للمجلس دعم بلدي الكامل له في مداولاته المتعلقة بالقضايا الهامة الأخرى المعروضة عليه.

وإن وفدي يهنئكم بإخلاص، سيدي، على توليكم الرئاسة. ولا شك لدينا في أن خبرتكم وتفانيكم سيقودان المجلس في مداولاته التي تجري في أوقات تتطلب اتخاذ قرارات صعبة.

وتود حكومتي أيضا أن تشيد بالأمين العام على تقريره الشامل والمتوازن عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي المعروض على المجلس اليوم. ويعكس التقرير (S/2002/1223) العمل الشاق الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، وموظفوه. وإن مشُورته وقيادته خلال الشهور الستة الماضية تؤكدان على التزام الأمم المتحدة المستمر تجاه تيمور – ليشتي.

ويشير التقرير إلى أن هناك الكثير مما ينبغي عمله. وإننا نتفق تماما مع ذلك الاستنتاج. وحكومة وشعب تيمور – ليشتي يقفان على أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات العديدة التي تنتظرنا. ونحن إذ نفعل ذلك، ملتزمون بالمبادئ التي تروج لها الأمم المتحدة: الديمقراطية، والشفافية ومراعاة حقوق الإنسان وحكم القانون.

ولكن في ذات الوقت يتعين عليّ أن أطلب التفهم من مجلس الأمن. إن تيمور – ليشتي لا تزال بلدا فتيا؛ لم يكتمل انتقاله بعد من عقود اتسمت بالعنف والحرمان إلى أن يصبح عضوا يعمل بالكامل في مجتمع الدول الحرة. والمهمة الصعبة المتمثلة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنية الأساسية يحتاج إلى زمن. وبناء أمة مكتفية ذاتيا ومزدهرة سيتطلب مواصلة دعم المجلس وشراكته، فضلا عن دعم وشراكة المجتمع الدولي عموما.

وقد حددت حكومة جمهورية تيمور – ليشتي، في أولى خططها الوطنية الإنمائية التحديات الرئيسية التي ستواجه البلد في السنوات المقبلة. ولا يزال في مقدمة الأولويات تخفيف حدة الفقر، والتعليم، والعناية الصحية، والبنية الأساسية والتنمية الاقتصادية وبناء القدرة المؤسسية على جميع مستويات الحكومة. ولذلك فإن تمويل الوظائف الذي طالب به الأمين العام لدعم جهود تيمور – ليشتي في مجالات التنمية وتخفيض الفقر أمر بالغ الأهمية لقابلية تيمور – ليشتي للبقاء واستقرارها السياسي الطويل الأجل. إننا نحتاج إلى موظفين لديهم الخبرة والقدرة على إنجاز الأهداف المحددة في

الخطة الإنمائية الوطنية. وذلك لن يساعد على تشجيع الاستثمارات والتقدم الذي أحرز فعلا في انتعاش البلد اقتصاديا واجتماعيا فحسب، ولكن أيضا على تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

وتدعو ولاية بعثة الأمم المتحدة أيضا إلى تقديم المساعدة في قطاع إنفاذ القانون والعدالة. وإنشاء نظام قانوني فعّال ومستقل ونزيه في مجال يمثل شاغلا كبيرا لحكومة تيمور- ليشتي. وهو أساسي لأمن واستقرار أمتنا، وتحقيق المصالحة بين المواطنين وتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية للاستثمار. ونفهم أن موظفي الخدمة المدنية والقانونيين لدينا لا يزالون في حاجة إلى زيادة التعليم. ولذلك فإن التدريب وبناء القدرة يظلان من الأولويات الأساسية. وإنشاء نظام للعدالة من البداية لا يمكن أن يحدث ما بين يوم وليلة. وإنما يتطلب جهدا والتزاما دائمين منا جميعا — الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

وفي حين أن تحديات إعادة الهيكلة لا تزال فوق كل شيء، أود أن أركِّز الانتباه على بعض التطورات السياسية الإيجابية في داخل تيمور – ليشتي وخارجها. إن الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية ينموان. وقد أجيزت القوانين الأولى، وأصبح البرلمان السلطان الفخور لأمتنا الفتية. وعملية المصالحة وعودة اللاجئين ظلت مستمرة. وقبل فترة وجيزة فقط، زار الرئيس غوسماو تيمور الغربية بوفد يتألف من ١٠٠ مواطن من تيمور – ليشتي لتشجيع عودة اللاجئين الباقين وإعادة توطينهم. والمصالحة بين التيموريين ستزيد أيضا من تحسين العلاقات مع إندونيسيا.

وتعزيز العلاقات مع إندونيسيا من أولويات حكومتي. وكما ذُكِر في التقرير، كانت أول زيارة للرئيس زانانا غوسماو لدولة من الدول إلى جاكرتا، حيث استقبلته الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري استقبالا حارا. وعلاوة على ذلك، عُقِد مؤخرا اجتماع رفيع المستوى، نتج عنه إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي بين البلدين. واللجنة بمعالجتها المسائل ذات الاهتمام المشترك، ستزيد من تعزيز العلاقات الودية وعلاقات حسن الجوار.

والمفاوضات مع أستراليا بشأن استغلال النفط في بحر تيمور تمضي على مسارها بصورة جيدة.

وعلى الصعيد الدولي، أصبحت تيمور – ليشتي عضوا في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وعضوا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ونحن نؤيد المبادرة الإندونيسية لإنشاء محفل جنوب غرب المحيط الهادئ، المؤلف من أستراليا وإندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وتيمور – ليشتي والفلبين ونيوزيلندا. كما وجهت إلينا الدعوة لنكون مراقبين في اجتماعات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واجتماعات محفل جزر المحيط الهادئ. وأقامت تيمور – ليشتي علاقات دبلوماسية مع عدة بلدان وافتتحت أولى بعثاتها الدبلوماسية. وصدقنا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأسرعنا في التحضير للتصديق على عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية قبل ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وبطبيعة الحال فإن تيمور – ليشتي ملتزمة تماما بالمكافحة العالمية للإرهاب. فالهجمات الخسيسة على المدنيين الأبرياء بغيضة أخلاقيا، ونحن نعتزم التعاون بالكامل مع لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولكن نظرا لأن جهاز إنفاذ القانون والأمن في تيمور – ليشتي، بما في ذلك قوات الدفاع والشرطة فيها، لا تزال في مرحلة وليدة، فنحن بحاجة إلى استمرار وجود الشرطة الدولية وقوة حفظ السلام إلى أن تصبح لدينا القدرة على تحقيق هذه الأهداف وغيرها بأنفسنا. وسيكون تخفيض حجم هاتين القوتين الآن سابقا لأوانه وسيعرض للخطر

المنجزات المحققة في السنوات الأخيرة. وأحث أعضاء المجلس على الالتزام بالأهداف التي حددها المجلس في أيار/مايو ٢٠٠٢.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن خالص مواساة وتعازي حكومتي لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الأحمق في بالي. وكان من بين هؤلاء الضحايا موظفون في الأمم المتحدة يعملون في بلدي. إننا نشاطركم أحزانكم. ولقد وضع رئيس بلادي زانانا غوسماو بالأمس إكليلا من الزهور في موقع الحادث المأساوي.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب مرة أخرى عن تقدير حكومتي العميق للدعم المستمر من الأمم المتحدة والأمين العام. إن تيمور - ليشتي تسير على الطريق السليم. ورغم إحراز تقدم لا يزال أمامنا الكثير من العمل المطلوب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل تيمور - ليشتي على كلماته الطيبة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا أن يتواجد بيننا السفير كماليش شارما، ونشكره كثيرا على التقرير الشامل للغاية الذي عرضه على المجلس.

كان يأتينا في كل جلسات مجلس الأمن السابقة بشأن تيمور - ليشتي زعماء من ديلي، ولكن ما يبعث الآن على سرورنا العظيم أن نرى تيمور - ليشتي ما بعد الاستقلال ممثلة في المجلس اليوم بممثل دائم هو السفير غوتيريس.

سيدي الرئيس، لقد طلبت الإدلاء ببيان لكي أسهم في هذا النقاش بالنيابة عن أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ في نيويورك: استراليا، بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، نيوزيلندا، وبلدي فيجي، وكذلك بالاو وكيريباس. إن تيمور - ليشتي هي مسألة تهم أعضاء مجموعتنا نظرا لصلتها الوثيقة بمنطقتنا وقربها منها. ونحن ندرك حقيقة أن لمستقبل استدامة واستقرار تيمور - ليشتي أثرا كبيرا على علاقات حسن الجوار دون الإقليمية والإقليمية الأوسع نطاقا في منطقتنا وعلى أمنها واستقرارها. ولهذه الأسباب على الأقل قام عدد من أعضاء المحفل بأدوار نشطة في كل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وتود مجموعة دول المحفل أن تشكر الأمين العام وممثله الخاص على السرد الصريح لأهداف بعثة تقديم الدعم التي تم تحقيقها، وتم تحقيق بعضها أكثر مما كان متوقعا، ولكن البعض الآخر لا يزال غير محقق. ويسعدنا أن نرى البعثة تتقيد تقيدا صارما بمراحل تخفيض حجمها والجدول الزمني المتفق عليه، فلا تكون أسرع ولا أبطأ، ونأمل كثيرا أن يكفل لنا حسن النية من كل الأطراف انسحابا نهائيا في إطار المرحلة الرابعة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية التي تمت منذ استقلال تيمور - ليشتي وانتقال الحكم إليها.

إن هشاشة المؤسسات الوليدة في هذا البلد في قطاعات العدالة، والأمن الداخلي، وإنفاذ القانون، والأمن الخارجي، ومراقبة الحدود، والتنمية، تشكل تحديا هائلا. وكما كان متوقعا، يتضمن التقرير الأول للتنمية البشرية في هذا البلد مؤشرات ضعيفة بشأن الفقر، والأمية، ومعدلات العمر المتوقع، تؤكد أن تيمور - ليشتي هي أفقر دولة في آسيا من حيث التنمية المالية والبشرية. ويمثل تقرير الأمين العام أيضا فرصة لتيمور - ليشتي كي تخط مسيرتها الإنمائية،

وتكسر طوق الفقر، وتقر توصيات الأمين العام من أجل استمرار المشاركة لتحقيق هذا الهدف.

ولقد حققت حكومة تيمور - ليشتي، من جانبها، منجزات هامة في أنشطة تشريع القوانين وبناء المؤسسات الوطنية والشبكات الدولية. وهذه المنجزات هي أيضا دليل على النزاهة المتزايدة والالتزام العميق بالعمل مع بعثة تقديم الدعم. وبالإضافة إلى مشاركة تيمور - ليشتي في اجتماعات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ننوه أيضا بوضع المراقب الخاص لتيمور - ليشتي، وبحقوقها المماثلة لحق المراقب في المحفل الثالث والثلاثين لجزر المحيط الهادئ، الذي عُقد أيضا في فيجي هذا العام، كما ورد في وثيقة الأمم المتحدة A/57/331. ونحن نحث هيئات الأمم المتحدة في كل المنظومة ومؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني والمنظمات على أن تبني على الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لهذه الحكومة من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

ونريد الآن إبراز مجالين وردا في تقرير الأمين العام ويتطلبان استمرار المساعدة الدولية. إننا ندرك أن لتطوير الإدارة العامة مدلولا هاما للحكم الرشيد. وفي هذا السياق، نرحب باستخدام مستشارين للاستقرار والتنمية كي يعملوا بصفتهم موجهين لعملية نقل المهارات إلى الحكومة. ونشجع بعثة تقديم الدعم على مواصلة التركيز على تنمية خدمة مدنية قادرة على الاعتماد على الذات.

ثانيا، بدأت الجهود الإيجابية في بناء مؤسسات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي تفرز الثقة الدولية بعمل الحكومة. ونلاحظ إحراز تقدم في عمل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، وفي المفهوم الموازي والمبتكر لعملية المصالحة للمجتمع المحلي. وكلما ازدادت الأوضاع الأمنية استقرارا، زاد عدد عرائض الاتهام التي تصدرها وحدة الجرائم الخطيرة، وتدريب عدم العنف في وحدات الشرطة، وبرامج التوعية بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكلها تمثل استجابات مؤاتية للتحديات المتعددة التي تواجهها تيمور - ليشتي. وبالرغم من إحراز بعض التقدم في تحقيق الأهداف المتفق عليها، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه فيما يتعلق بنظامي القضاء والشرطة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أولا، أود أن أهنئكم على قيادتكم الحكيمة لمجلس الأمن خلال هذه الفترة الصعبة. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره لعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة للتعبير عن آرائنا بشأن عملية مهمة نشعر بارتباطنا بها بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن الشكر على المعلومات القيِّمة التي قدمها لنا اليوم السفير كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، الذي نعرب له عن تهانينا الخالصة على جهوده الدؤوبة من أجل تطوير تلك الدولة الفتية.

منذ عام ١٩٦١، انضمت شيلي إلى عضوية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - وهي الهيئة التي عملنا من خلالها، في جملة أمور، من أجل النهوض بمبدأ تقرير المصير للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإننا ندرك تماما مدى الأهمية التي يمثلها مغزى حصول سكان تيمور - ليشتي على الحق في الانطلاق على طريق إقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وذلك اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وتعتز شيلي بشكل خاص بأنها شاركت في الفترة السابقة على ذلك، بوصفها عضوا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور – ليشتي، كما شاركنا في جهود الأمم المتحدة للإسهام في عملية استقلال وإعادة بناء ذلك البلد. ولذلك، تولي حكومة بلدي اهتماما خاصا للخطوات الأولى لجمهورية تيمور– ليشتي الديمقراطية كدولة مستقلة وتتابعها عن كثب. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على الجهود التي تبذلها الحكومة برئاسة الرئيس زانانا غوسماو، وأن نرحب بانضمام تيمور– ليشتي إلى عضوية الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2002/1223)، فإن بلدي يتفق معه في الرأي بأنه رغم مواصلة سلطات وشعب تيمور– ليشتي خلال الأشهر الخمسة الأولى بعد نيل الاستقلال، العمل على ترسيخ الأسس التي يرتكز عليها البلد، ستظل بنية مؤسساته الوليدة هشة خلال المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، نقدر جهود المجتمع الدولي، وبالذات العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور– ليشتي، وتعاون البلدان المانحة. ونلاحظ باهتمام العمل الجاري في ميادين الاستقرار والديمقراطية وإقامة العدل، وبالأخص التقدم المحرز في مجال الشؤون المالية والنظام القضائي وإدارة الموارد الإدارية والحكومية. مع ذلك، فنحن ندرك أن هناك الكثير من المشاكل التي لا بد من حلها، ونعتقد أنه ينبغي إيلاء الأولوية للتغلب على الصعوبات العديدة الموجودة في القطاع القضائي وفي نظام السجون.

ونعلق أهمية كبيرة أيضا على تكوين لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة والعمل الذي بدأته في المقاطعات الـ ١٣ في البلد. وهذا إسهام كبير للغاية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وضرورة لا مفر منها للانتقال إلى الديمقراطية. وتشهد شيلي بأن عملية المصالحة لن تترسخ ولن تؤدي إلى سلام فعلي إلا إذا واكبتها تدابير لتقصي الحقائق وإقامة العدل فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ونلاحظ باهتمام كبير العمل الجاري في مجال الأمن الخارجي ومراقبة الحدود، ونقدر التقدم المحرز في هذا المجال. ومع ذلك، فإننا نتشاطر القلق إزاء مخاطر الإرهاب الذي قد تواجهه المنطقة، خاصة بعد الهجوم الذي وقع في بالي، بإندونيسيا. وفي هذا الصدد، نرى من الأهمية بمكان أن يتواصل تنفيذ التدابير الضرورية لضمان أمن شعب تيمور – ليشتي وموظفي الأمم المتحدة.

ونرى أنه من الضروري أيضا أن يستمر العمل من أجل عودة اللاجئين، فهذا شرط مسبق لاستتباب الاستقرار. وننوه بالعمل الذي أنجزه في هذا الصدد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والعمل الذي قام به الرئيس غوسماو نفسه. ونقدر الجهود والتقارب الملاحظين بين حكومة إندونيسيا وحكومة تيمور– ليشتي، مما ييسر تنفيذ الالتزامات المتعهد بها وقد يساعد على الوفاء بالبرنامج الزمني المتوخى لتخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور – ليشتي وانسحابها في نهاية المطاف.

ومع ذلك، نعرف أن هناك تحديات هائلة تنتظرنا وأن الطريق أمامنا ليس خاليا من الصعوبات. وبالتالي، لا بد من مواصلة تقديم مساعدات ثنائية كافية في القطاعات الأساسية المختلفة المذكورة في التقرير. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تستمر الأوساط المانحة في الوفاء بالالتزامات الثابتة بتقديم الدعم لصالح تيمور– ليشتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفير شارما على ملاحظاته الاستهلالية على التقرير (S/2002/1223) وأهنئ السفير غوتيريس بمناسبة بيانه الأول أمام المجلس.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور - ليشتي تقرير شامل واستشرافي. وهو يغطي بشكل مفيد تحديات بناء الدولة، بما في ذلك المهمة الهائلة المتمثلة في تطوير اقتصاد قابل للدوام. وتود نيوزيلندا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلت به فيجي بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادي، ونود أن نقدم بعض الملاحظات الإضافية من منظور نيوزيلندي بحت.

لقد جاء تقدير الموقف هذا في وقت مناسب وهو يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنيوزيلندا، خاصة بالنظر إلى انسحاب الكتيبة النيوزيلندية وفصيلة الطيران التابعة لها هذا الأسبوع، وفقا للبرنامج الزمني الذي وضعه المجلس لتخفيض تواجد الأمم المتحدة في تيمور- ليشتي. وكانت كتيبة قوة الدفاع النيوزيلندية وفصيلة الطيران جزءا من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٩٩. وتجربة نيوزيلندا في العمل في كتيبة ائتلافية خلال السنوات الثلاث الماضية كانت تجربة إيجابية ومثرية وذات مردود مفيد للغاية بالنسبة لموظفينا العسكريين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى البلدان التي خدمت إلى جانبنا على تعاونها ودعمها وهذه تشمل فيجي ونيبال وعضوين من المجلس، هما أيرلندا وسنغافورة.

ومع أنه سيجري هذا الشهر إجراء تخفيض كبير في الوجود العسكري لنيوزيلندا في تيمور - ليشتي، فإن من المؤكد أن دورنا هناك فيها سيستمر. فنيوزيلندا ملتزمة بتقديم مزيد من الإسهام في بناء دولة تيمور - ليشتي، وفي تأمين بيئة آمنة ومستقرة يتحقق فيها قيام هذه الدولة.

وسيبقى في تيمور - ليشتي عدد من موظفي قوة الدفاع النيوزيلندية يصل إلى ٢٦ شخصا بوصفهم مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة وضباط قيادة ومقدمي دعم تدريبي على أساس ثنائي لقوة دفاع تيمور - ليشتي. وسنواصل أيضا تقديم مساعدة إنمائية موجهة، تركِّز بصورة أساسية على تنمية المجتمع والموارد الطبيعية والتعليم الأساسي والحكم الرشيد وبناء القدرات المؤسسية.

وأود أن أعلِّق بإيجاز على بعض جوانب تقرير الأمين العام. إذ ينبغي أن يبدأ تدفق الإيرادات من احتياطيات البلد من النفط والغاز في بحر تيمور خلال فترة السنتين إلى الأربع سنوات التالية، بعد التصديق على معاهدة بحر تيمور وتنفيذها. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي لتعزيز تخطيط إنمائي سليم وشفاف وعملية سليمة وشفافة لوضع الميزانية، ونعتقد أن هذا سيخدم البلد جيدا عندما تصبح الإيرادات متوفرة للاستخدام.

سيتوقف إلى حد بعيد ازدهار تيمور - ليشتي في المستقبل على قوة علاقاتها الثنائية والإقليمية. وستكون علاقات تيمور - ليشتي الثنائية مع إندونيسيا مهمة بشكل خاص، وفي الحقيقة أبرز السفير غوتيريز هذه المسألة في بيانه أمام المجلس هذا الصباح. وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في هذا المجال، وخاصة تشكيل اللجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وقد أعلنت اللجنة في أول اجتماع لها في الشهر الماضي مبادرات لحل القضايا العالقة، مثل ترسيم الحدود البرية المشتركة. ونيوزيلندا، التي تنتشر قواتها في منطقة الحدود، تفهم تماما أهمية الاتفاق على ترسيم الحدود البرية المشتركة بين تيمور - ليشتي وتيمور الغربية للحفاظ على بيئة أمنية سليمة في المنطقة ككل.

ومن المشجع أيضا أن بلدانا أخرى في المنطقة زادت من تعاملها مع تيمور - ليشتي في شتى الميادين. وهذا نذير خيِّر لاندماج تيمور - ليشتي في المنطقة.

وتشاطر نيوزيلندا المانحين الآخرين الشواغل التي أعربوا عنها إزاء أوجه الضعف الحالية المتمثلة في قطاع العدالة في تيمور - ليشتي، الذي تعوزه الموارد المادية والبشرية. فعلى سبيل المثال، لدينا معلومات بأنه يجري احتجاز الناس لفترات طويلة في السجن وفي بعض الحالات دون مذكرة اعتقال قانونية. ونؤيد توصية الأمين العام التي تفيد بأنه ينبغي للمانحين الدوليين أن يركِّزوا انتباههم على هذا القطاع.

فيما يتعلق بنظام السجون، فإن نيوزيلندا دعمت إنشاء سجن تيمور - ليشتي في وقت مبكر من عام ٢٠٠٠. وسنواصل العمل مع الحكومة والأمم المتحدة والمانحين الآخرين لتعزيز وتطوير الطاقة الاستيعابية في إدارة السجون بحيث تكون متفقة مع أفضل الممارسات الدولية.

ونلاحظ من توصية الأمين العام أن قوة شرطة تيمور - ليشتي تحتاج إلى مزيد من الموارد للاضطلاع بولايتها بفعالية، ولا سيما في المناطق الخارجية. إن سيادة القانون في غاية الأهمية، وفي الحقيقة، أبرز السفير شارما هذه المسألة في بيانه هذا الصباح. ومن الواضح أنه لا بد من أن يثق الناس بقدرة قوة الشرطة وبالنظام القضائي ككل لتوفير بيئة آمنة وتوفر الحماية، ومرة أخرى يتعين على المجتمع الدولي تقديم المساعدة في هذا المجال.

وسيزداد أمن تيمور - ليشتي تعزيزا بإحراز مزيد من التقدم في التصدي لإرث العنف الذي ارتكب في عام ١٩٩٩. وهذا يشمل عملية قول الحقيقة التي تقوم بها لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، وكذلك محاكمة مرتكبي جرائم انتهاك حقوق الإنسان الكبيرة محاكمة فعالة من قِبل لجنة الجرائم الخطيرة في محكمة منطقة ديالي. ونحن نؤيد تأييدا تاما المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لوحدة الجرائم الخطيرة. ومن المهم أيضا المحاكمات التي تجريها حاليا المحاكم المخصصة في جاكرتا. وقد شعرت نيوزيلندا بخيبة أمل كبيرة إزاء الأحكام الأولى التي أُصدرت في هذه المحاكمات ولديها بعض الشواغل تجاه هذه العملية، التي يجب أن تكون قوية لكي تكون لها مصداقية.

وإننا نتفق مع تقييم التقرير في أن التقدم كان مطردا، ولكن الدعم الدولي لا يزال حيويا لتقوية مؤسسات تيمور - ليشتي التي لا تزال هشة. ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدورها في هذا الجهد.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص، ومالطة، فضلاً عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ومن دواعي سروري أن أستطيع استهلال كلمتي بتوجيه الشكر لزميلنا السابق السفير كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، على البيان الذي أدلى به بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. واسمحوا لي أيضاً بأن أثني عليكم بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن، لعقدكم هذه الجلسة المفتوحة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة لتهنئة شعب تيمور - ليشتي وممثليها المنتخبين على مولد دولتهم الجديدة، فضلاً عن تهنئتهم بانضمامها لعضوية الأمم المتحدة.

وقد أظهر شعب تيمور – ليشتي في الجهود التي بذلها لبناء دولته قدراً كبيراً من النضج السياسي، فاختار أن يدعم الديمقراطية وأن يقيم علاقات سليمة وودية مع جيرانه، لأن ذلك هو الطريق الوحيد الفعال إلى السلام والتقدم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس زانانا غوسماو لتوطيد دعائم المؤسسات السياسية الهشة في تيمور – ليشتي، ويدعم هذه الجهود. كما يدعم الاتحاد علاوة على ذلك الجهود الرامية إلى كفالة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وإعلاء شأنهما، في أثناء القيام ببناء الدولة الجديدة. وندعم التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك رفضها الحازم لعقوبة الإعدام.

ونعرب عن ترحيبنا بالتطور الإيجابي في علاقات الجوار بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا. وقد اتُخذت مؤخراً أولى القرارات بشأن ترسيم الحدود. ويحدونا الأمل في أن يستمر التعاون في هذا الميدان بنفس هذه الروح الودية، ونرى أن الخطوات الجارية تبشر بمستقبل طيب للتعاون بين البلدين فيما يتعلق بعدد من المسائل الدقيقة. ولا مناص من التعاون على تقديم المسؤولين عن الجرائم الجسيمة المرتكبة عام ١٩٩٩ للعدالة. ومن المجالات الأخرى ذات الأهمية المسائل المتعلقة باللاجئين. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده للجهود التي تضطلع بها حكومة تيمور – ليشتي للترحيب بعودة اللاجئين الذين ما زالوا في تيمور الغربية.

وبالرغم من المنجزات التي تحققت خلال السنوات الثلاث الماضية وبالرغم من الاستمرار في إحراز تقدم، فما زالت هناك مهام كبرى تنتظر الإنجاز في غضون الشهور والسنين المقبلة. وتواجه تيمور – ليشتي عدداً من التحديات بوصفها من أفقر الدول في جنوب شرق آسيا. وثمة ضرورة ملحة لأن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لها.

وما زال للأمم المتحدة دور هام تؤديه في جهود بناء الدولة في تيمور – ليشتي. وننوه مع الارتياح بسير عمليات البعثة وفقاً للجدول الموضوع بصفة عامة. وينبغي بقاء البعثة في تيمور – ليشتي طالما كان وجودها ضرورياً للوفاء بولايتها. وقد تم بالفعل وضع استراتيجية لها، بما فيها المواعيد الزمنية المحددة لخفض عدد أفرادها. ولا بد من إبقاء هذه الاستراتيجية قيد الاستعراض للتأكد من دقة مراعاتها للتطورات التي تطرأ على كل من الحالة الأمنية الداخلية والخارجية.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الحوادث البشعة التي وقعت مؤخراً في بالي، والتي تشكل مؤشراً يبعث على الانزعاج بشأن ازدياد مخاطر الإرهاب الدولي في المنطقة. ويثني الاتحاد الأوروبي على الجهود التي تبذلها السلطات التيمورية لكفالة الأمن الخارجي بالتوازي مع جهودها لصون الأمن الداخلي، وسيادة القانون، وإنفاذ القوانين. ورغم ذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء احتمال تعرض هذا البلد الذي ما زال في طور بناء مؤسساته الأمنية للخطر. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية التعاون الدولي المتواصل في مكافحة الإرهاب واعتماد التدابير الملائمة لاتقاء الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه.

وقد شارك كثير من رعايا الاتحاد الأوروبي في بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة في تيمور – ليشتي وسيستمر وجودهم في البعثة. وقد بذل الاتحاد جهوداً كبيرة لدعم الدولة الجديدة، كما سيواصل الاتحاد ودوله الأعضاء التعاون مع تيمور – ليشتي في مجال التنمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثلة الدانمرك على الكلمات الودية التي وجهتها لي.

بقي ثمانية متكلمين على قائمتي، كما يود السيد شارما أن يرد على الأسئلة التي أثيرت خلال المناقشة. بيد أن

جلسة هذا الصباح أوشكت على الانتهاء، وسأعطي الكلمة لمتكلم واحد قبل تعليق الجلسة.

المتكلم التالي المدرج في قامتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالإعراب عن امتنان وفد إندونيسيا لكم يا سيدي الرئيس، ولوفد الصين، لعقدكم هذا الاجتماع المفتوح بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ونرحب بوجود الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، السفير كماليش شارما بيننا اليوم. ونرحب بعودته إلى نيويورك، وقد حظيت حكومتي بالتأكيد بشرف العمل معه عن كثب. ونحن نشكره على بيانه الثاقب الذي أدلى به أمام المجلس في وقت سابق. ويعرب وفدي أيضاً عن امتنانه للأمين العام على تقريره.

وكما يعلم الجميع فإن إندونيسيا قد أنشأت علاقات ودية وخاصة مع تيمور - ليشتي حتى قبل أن تحصل على استقلالها في أيار/مايو الماضي وتصبح العضو الحادي والتسعين بعد المائة في منظمتنا.

ومن دواعي سرورنا في هذا الصدد أن نشيد بالتقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي منذ استقلالها. وكما أعلنا في هذه القاعة في أيار/مايو الماضي، فقد قدمت إندونيسيا الدعم للبعثة في تنفيذ ولايتها وستواصل تقديمها هذا الدعم. ولدينا اعتقاد راسخ بأن إحراز التقدم في تيمور - ليشتي سيتطلب تعاوناً من جانب أعضاء المجتمع الدولي.

وقد شكل الاجتماع الأول الذي عقدته في جاكرتا الشهر الماضي اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي، التي أنشأها إندونيسيا وتيمور - ليشتي في تموز/يولية ٢٠٠٢ لتيسير التشاور والتعاون فيما بينهما، خطوة أخرى على طريق تحسين العلاقات الثنائية بين حكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وقد أنشأت اللجنة خمسة أفرقة عاملة لمعالجة مسائل الحدود، والتجارة والمال، والأمور القانونية، والشؤون التعليمية والثقافية، والنقل والاتصالات.

وفيما يتعلق بصفة خاصة بمسألة الحدود المعقدة، اتفق الجانبان على تعديل لجنة الحدود المشتركة السابقة لإندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي. وكان من المقرر أصلاً أن تعقد تلك الهيئة أول اجتماعاتها يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ولكن الموعد عُدل نظراً لحلول شهر رمضان إلى يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد كلفت اللجنة بالانتهاء من وضع اتفاق بحلول ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٣. ولعلي أشير في هذا الصدد إلى أن إندونيسيا والإدارة الانتقالية اضطلعتا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢ بمسح استطلاعي مشترك بهدف العمل على ترسيم خط الحدود البرية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، بما في ذلك الجيب. وأجرت الدولتان أيضاً الترتيبات اللازمة للشروع في مناقشات رسمية بشأن المسائل المتعلقة بالحدود البحرية بحلول النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

وعلى الصعيد الإقليمي، من دواعي سروري أيضاً أن أبين أن مبادرة إندونيسيا للحوار في منطقة جنوب غرب المحيط الهادئ قد تحققت في أوائل الشهر الماضي، وتيمور - ليشتي من المشاركين المؤسسين لهذه العملية. ويبشر حضور تيمور - ليشتي اجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمزيد من اندماجها في علاقات أطول أمداً مع المنطقة. وتعتز إندونيسيا بالخطوات المتواضعة التي قطعتها في علاقتها مع تيمور - ليشتي، والتي يرمز لها إنشاء اللجنة المشتركة وعقد حوار منطقة جنوب غرب المحيط الهادئ. وتجسد هذه الاجتماعات بالنسبة لنا التعاون الناضج بين دولتين ذاتي سيادة. وأرى أن هذا التعاون جدير بأن يلقى الدعم الصادق من جانب المجلس والمجتمع الدولي.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة اللاجئين، التي ظلت مطروحة لمدة طويلة نوعاً ما. وتتوقع إندونيسيا التوصل إلى حل شامل لها بحلول نهاية هذا العام. وتحقيقاً لهذه الغاية ستوفر حكومتي حوافز إضافية لمن يقع اختيارهم على العودة إلى تيمور - ليشتي قبل نهاية العام. كما أن الزيارة التي قام بها الرئيس زانانا غوسماو لنوسا تينغارا الشرقية في أوائل هذا الشهر تشكل جزءاً من الجهود المضاعفة التي تبذلها إندونيسيا وتيمور - ليشتي تشجيعاً لبقية اللاجئين على العودة.

ونحيط علماً بملاحظات الأمين العام بشأن انخفاض معدل العائدين خلال الشهرين الماضيين. ويتمثل أحد العوائق الرئيسية في الافتقار إلى الدعم المالي المتوخى حين أطلقت إندونيسيا والأمم المتحدة النداء المشترك في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولذلك فإننا نؤكد من جديد ضرورة أن يسهم المجتمع الدولي بسخاء وأن يفي بالتزاماته المالية المقطوعة تلبية للنداء المشترك. فلن يتسنى حل هذه المشكلة على وجه السرعة وبشكل شامل إلا من خلال تضافر كل من إندونيسيا وتيمور - ليشتي والمجتمع الدولي على بذل الجهود.

أما في مجال الأمن الخارجي ومراقبة الحدود، فنحن نؤيد ما أكده التقرير من أن الحالة تواصل التحسن بشكل عام منذ صدور التقرير السابق للأمين العام. ومن الواضح أن الجهود التي تبذلها حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا في هذا الصدد تؤتي ثمارها المرجوة، وقد عقدت إندونيسيا العزم على كفالة ألا يتوقف هذا التقدم. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتواصل التعاون والتشاور بين العسكريين الإندونيسيين في تيمور الغربية ونظرائهم في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. بيد أنه في رأينا، تشجيعاً لإحراز التقدم حيال هذه المسألة الحيوية، أن يبذل بعض الجهد لدى إعداد تقارير الأمين العام لتجنب استخدام مصطلحات أو إبداء إشارات لا تمثل الحالة كما هي على أرض الواقع. فإذا كان في المنطقة الحدودية عناصر إجرامية، مثلاً، فينبغي وصفها بذلك. والأنشطة الإجرامية بطبيعة الحال مشاكل مشتركة وتحتاج إلى جهود مشتركة لمواجهتها.

ومع أن إندونيسيا تتبع هذه الطرق للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل دعم الدولة الناشئة، ثمة متسع هائل أمام المجتمع الدولي بصفة عامة لدعم هذه الجهود. وفي هذا الصدد، نوجه الاهتمام إلى نداء الأمين العام لمجلس الأمن والجهات المانحة بالاستمرار في التزامها في تيمور - ليشتي، وبأن تضيف إلى إسهامها البارز حتى الآن، حتى تحقق الوعد الذي تبشر به كاملاً. فلن يمكّن هذا الالتزام البعثة من التقيد بالجدول الزمني الموضوع فحسب، بل سيمكّن حكومة تيمور - ليشتي وشعبها من إحراز التقدم المطرد الذي هما في مسيس الحاجة إليه. وفي غضون ذلك تواصل إندونيسيا الوقوف بجانبهما وتقديم مساعدتها وتشجيعها لهما.

ونود أخيرا أن نعيد التأكيد على أن العلاقة بين البلدين انتعشت على نحو كبير على كل المستويات، ولذا فنحن نحث أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة على دعم ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة الموجّهة لشخصي.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.